**والثالث**: أنه خبر المبتدأ، وهو متعلق بما تعلق به هذا الخبر، ولا يجوز فيه أن يكون حالاً متعلقاً بما بعده وإن جازت الحالية في ﭽ ﮭ ﮮﭼ كما تقدم، لئلا يلزم منه تقديم الحال على عاملها المعنوي، وفي المسألة خلاف مشهور حررناه في غير هذا المكان([[1]](#footnote-2)). والبيت معروف، والمراد به الكعبة، والألف واللام فيه للعَهْد؛ لأنه قد تقدم ذكره في قوله: ﭽ ﮖ ﮗ ﮘﭼ، ثم صار علماً بالغلبة، كالنجم للثريا([[2]](#footnote-3))، والعقبة لجبل إيلياء([[3]](#footnote-4))، والكتاب للقرآن([[4]](#footnote-5)).

قال الشاعر:-

**لعمري لأنت البيتُ أكرم أهله وأقعُد في أفنائه بالأصائل**([[5]](#footnote-6))

وقوله: ﭽﮱ ﯓ ﯔ ﯕﭼ الاستطاعة ضربان: استطاعة بنفسِه، وأُخرى بغيره، وهو المعضوب([[6]](#footnote-7))، وقد فسرها رسول الله ‘ بالزاد والراحلة([[7]](#footnote-8)). وكذا عن ابن عباس([[8]](#footnote-9)) وابن عمر([[9]](#footnote-10))، وجماهير العلماء([[10]](#footnote-11)).

[79/ب]

ويختلف ذلك باختلاف أحوال الناسِ / فإن منهم من لا يثبت على الراحلة وَحْدَهُ، ويحتاج إلى شق المحمل ونحوه، وربما يحتاج إلى معادلة له في الشق الآخر، فيتوقف الوجوب عليه([[11]](#footnote-12))، وإن كان أعمى توقف على وجود قائد([[12]](#footnote-13))، وإن كانت امرأة توقف على محرم([[13]](#footnote-14))، فإن لم يرض إلا بأجرة توقف على وجودها، وإن كان سفيهاً توقف على منفق عليه، فإن لم يخرج إلا بأجرة توقف عليها([[14]](#footnote-15)). ولا بد من وجود نفقته ونفقة ممونه ذهاباً وإياباً([[15]](#footnote-16))، وأن تكون فاضلاً عن دَيْنِه ومسكنه اللائق به وعن عبد يليق به([[16]](#footnote-17))، إلى غير ذلك من الأحوال التي فصلها الفقهاء، والشارع تركها لعلمه بأن الناس يعلمون تفاصيل الأمور فيها([[17]](#footnote-18)).

ويشترط لصحته في الجملة الإسلام، فيجوز لولي من لا يميز من صبي ومجنون أن يحرم عنه ويحضره المواقف. ولصحة مباشرة أعماله التمييز([[18]](#footnote-19)). ولوقوعه عن الفرض المسقط الحريّة والتكليف. فلو كان فقيراً وتكلف الحج سقط عنه فرضه([[19]](#footnote-20)). وإذا كان بينه وبين مكة دون مسافة القصر وقدر على المشي لزمه الحج ماشياً، فإن ضعف عنه فلا([[20]](#footnote-21)). ولا فرق في الوجُوب بين البر والبحر إن غلبت السلامة([[21]](#footnote-22)).

وقيل: إن كان ملاحاً وجب عليه. وقال مالك: إن الرجل إذا وثق بقوته لزمه الحج، وعنه أيضاً: ذلك على قدر الطاقة([[22]](#footnote-23))، وقد يجدُ الزاد والراحلة([[23]](#footnote-24)) من لا يقدر على السفر، وقد يقدر على السفر من لا يجد الزاد والراحلة([[24]](#footnote-25)).

وقال الضحاك: **«**إذا قدر أن يؤجر نفسه فهو مستطيع([[25]](#footnote-26))، فقيل له في ذلك، فقال: أرأيت لو كان لأحدهم ميراث بمكة أكان يتركه؟! بل كان يذهب إليه ولو حبواً**»**([[26]](#footnote-27)).

وقد أجَّر الإمام أحمد بن حنبل نفسه لحجة حجها. وفي الجملة؛ فالاستطاعة تختلف باختلاف الأشخاص([[27]](#footnote-28)).

وفي «مَنْ» أوجُه:-

**أحدُها**: ولم يذكر الزمخشري غيره؛ أنه بدل من «الناس»([[28]](#footnote-29))، ولم يبين من أي

أنواع البدل. وقوة كلامه يعطي أنه بدل بعض من كل؛ كما صرح به غيره([[29]](#footnote-30))، ولكن اشترطوا في بدل البعض / وبدل الاشتمال عَوْدُ ضَمِيرٍ على المبدل منه، ولا ضمير هنا، فمن ثم منع بعضُهم كونه بدلاً، وأعربه على غير ذلك كما سيأتي. وأجاب هذا المجيز للبدل بأن الضمير محذوف تقديرُه: منهم([[30]](#footnote-31)).

[80/أ]

**الثاني**: أن «مَنْ» شَرْطيَّة، والجواب محذوف للدلالة عليه، تقديره: من استطاع إليه سبيلاً فعليه الحج، أو: فلله عليه الحج، ونَحْو ذلك([[31]](#footnote-32)). ورجح هذا بأن التي بعده شرطية ظاهراً، وَهْي ﭽﯗ ﯘﭼ، وضعف هذا الوجه بكثرة الحذف، وذلك أن الجواب محذوف عند جمهور البصريين كما ذكرنا([[32]](#footnote-33))، ولا بد أيضاً من حذف ضمير عائد على اسم الشرط ليربط الجملة الجزائية بالجملة الشرطية، والتقدير: من استطاع إليه سبيلاً منهم فعليه الحج، أو: فعليه ذلك. فالوجه الأول أولى لقلة الحذف فيه، كذا قال الشيخ([[33]](#footnote-34)). وفيه نظر؛ لأنه إن عنى بالضمير الضمير في قوله: «منهم» فهذا ليس رابطاً بين الشرط والجزاء. وإن عنى به الضمير في قوله: «فعليه» فجعله هذا من تكثير الحذف ليس كذلك؛ لأن هذا الضمير من جملة جواب الشرط المحذوف، فلا يعد حذفه حذفاً آخر.

**الثالث**: أن «مَنْ» مَوْصولة في موضع رفع الفاعلية بالمصدر وهو «حج»، ويكون قد أضيف المصدر لمفعوله فارتفع فاعله([[34]](#footnote-35))، ومثله -في إحدى الروايتين-:

 **أفنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقـيز أفـواه الأباريق**([[35]](#footnote-36))

 برفع «أفواهُ». والتقدير: ولله على الناس أن يحج البيت مستطيعهم، أو: المستطيع منهم، ونحو ذلك. وقد ضعف هذا بوجهين:-

**أحدهما**: من حيث الصناعة، **والآخر**: من حيث الحكم([[36]](#footnote-37)).

**أما الأول**: فلأن المصدر إذا وجد بعد الفاعل والمفعول أضيف لفاعله، ولا يضاف لمفعوله إلا في نادر كلام، بل زعم بعضهم([[37]](#footnote-38)) أنه لا يجيء إلا في ضرورة شعر، ولذلك كانت الرواية بنصب الأفواه من البيت المتقدم أشهر.

[80/ب]

**وأما الثاني**: فلأن الحكم أن المكلف بذلك هو / المستطيع خاصةً دون غيره، وعلى ما تقرر من الوجه يكون التقدير: ولِلّهِ على الناس -مستطيعهم وغير مستطيعهم- أن يحج مستطيعهم، فيكون غير المستطيع مكلفاً بأن يحج المستطيع، وهذا لا يكون. وقد أجيب عن هذا بوجهين:

**أحدهما**: أنا لا نسلم أن الناس للعموم، ولئن سلمنا فقد خُصَّ بدليل.

**والثاني**: أنه لا بعد في ذلك، ولا محذور؛ أن يكلف غير المستطيع بأن يحج المستطيع، أن يأمره بذلك من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك أن يرى فقيراً غيرَ مستطيعٍ غنياً مستطيعاً قد ترك الحج مع توفر الشروط فيأمره بذلك([[38]](#footnote-39)). فإن قيل: الحج وظيفته العمر، فليس له الأمر للواحد المستطيع بأن يحج على الفور.

فالجواب: أنه فرض كفاية، أعني إقامة وظيفة الحج كل سنة، أو يتصور ذلك في مريض لا يرجى برؤه فغلب على الظن موته، فيجب علينا أن نأمره باستئجار أجير إذا كان واجداً للأجرة. وفي الجملة؛ فحمل الآية على تفصيل هذه الصور النادرة غير لائق([[39]](#footnote-40)). والهاء في «إليه» يجوز فيها وجهان:-

**أحدهما**: أنه يعود على الحج.

**والثاني**: على البيت.

وﭽﯕﭼ مفعول به، وهو الطريق، وكل ما وصلك لشيء فهو سبيل وطريق. ونكّره للتنويع؛ لأنه يختلف باختلاف الأشخاص، أو يكون للتقليل، أي: سبيلاً ما وإن قلَّ، حتى لا يتعلل الكسالى. ﭽﯗ ﯘﭼ آل عمران: ٩٧، يجوز أن يحمل على معناه الأصلي، أخبر تعالى في هذه الجملة بأن من كفر فإن الله غني عنه([[40]](#footnote-41))، أي: عن إيمانه، لا حاجة له فيه؛ لأنه إذا استغنى عن العالمين فاستغناؤه عن هذا الفرد أولى وأحرى. ويجوز أن يراد: ومن ترك الحج. وسماه كفراً تغليظاً كما تقدم([[41]](#footnote-42)).

وإلى الأول ذهب ابن عمر حيث قال: **«**ومن كفر بالله واليوم الآخر**»**([[42]](#footnote-43)). وابن زيد حيث قال: **«**ومن كفر بهذه الآيات**»**([[43]](#footnote-44)). وإلى الثاني ذهب السدي، حيث قال: **«**من وجد ما يحج به فلم يحج فقد كَفَرَ كُفْرَ معصية**»**([[44]](#footnote-45)). وحمل ابن عباس الآية على محمل آخر، فقال: **«**ومن كفر بوجوب الحج ([[45]](#footnote-46))، وزعم أنه ليس بفرض عليه؛

فقد كفر**»** ([[46]](#footnote-47)).

وهو قول مجاهد([[47]](#footnote-48))، والحسن([[48]](#footnote-49))، والضحاك([[49]](#footnote-50))، وعطاء([[50]](#footnote-51)). وهو حسن([[51]](#footnote-52))، وعليه يحمل «**من ترك الحج فليمت إن شاء يهودياً، وإن شاء نصرانياً**»([[52]](#footnote-53)).
وقال سعيد بن المسيب([[53]](#footnote-54)): **«**ومن كفر بكون البيت قبلة الحق، وهذا في شـأن اليهود / الذين عابوا على المسلمين توجههم إلى الكعبة بَعْدَ بيت المقدس، وقالوا: لا نحج، لا نتوجه إليها ولا نحج إليها أبداً**»**([[54]](#footnote-55)). وقد تقدم تفسير هذه الآية في صدر الآية قبلها وسبب إنزالها. قال ابن عطية: والقصد بالكلام: فإن الله غني عنهم، ولكن عمم اللفظ ليبرُعَ المعنى، ويتنبه الفكر على قدرة الله وسلطانه واستغنائه من جميع الوجوه، حتى ليس به افتقار إلى شيء، لا ربَّ سواهُ([[55]](#footnote-56)).

[81/أ]

يعني: أنه من باب إيقاع الظاهر موقع المضمر لهذه الفائدة. والذي أحوجه إلى ذلك أيضاً من حيث الصناعة الافتقار إلى ضمير يعود من جملة الخبر إلى اسم الشرط إن كانت «مَنْ» شرطية كما هو الظاهر، أو من الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ إلى المبتدأ إن كانت «مَنْ» موصولة. ومن قال إن الرابط يحصل بالعموم؛ قال في هذه الآية: والرابط العمومُ؛ لاندراج «من كفر» تحت لفظ «العالمين». وهذا كما قالوا في: «نعم الرجُل زيد»، إذا أعربنا «زيد» مبتدأ، والجملة قبله خبره: إن الرابط العموم، عند من يرى أن «ال» للعموم([[56]](#footnote-57)) وفيه كلام حررناه في غير هذا المكان.

* قوله: ﭽﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪﭼ
آل عمران: ٩٨.

[وجه مناسبتها لما تقدمها: أنه تعالى لما ذكر أن في البيت آيات بيناتٍ، وأوجب حجه، وأن اليهود كفروا بها، وقالوا: لا نحجه أبداً، بدليل التنبيه على ذلك بقوله: ﭽﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝﭼ آل عمران: ٩٧؛ عقب ذلك بتوبيخهم على كفرهم بآيات الله أيضاً هنا، وناداهم بصفة تنافي ما هم عليه من الكفر، وهي كونهم أهل كتاب وعلم، فحقهم أن يذعنوا ويؤمنوا لظهور الأدلة، لا أن يأبوا ويتمادوا على كفرهم ويحرصوا على غيّهم([[57]](#footnote-58)). قيل: **«**إنها] ([[58]](#footnote-59)) نزلت في شاس بن قيس اليهودي([[59]](#footnote-60))، وكان شديد الشكيمة([[60]](#footnote-61)) في الكفر، حريصاً على عداوة الإسلام، كثير الطعن في الإسلام وأهله، وكان أعمى البصر أعمى القلب، فمرّ ذات يوم على الأوس والخزرج في ناديهم وهم مجتمعون يتحادثون، فغاظه ذلك وأهمه ائتلافهم، وقال: لا طاقة بتمالُىءِ بني قيلة([[61]](#footnote-62)) بعد ما كانوا فيه من التعادي، فأمر شاباً من اليهود حافظاً للشعر وقال له: اذهب فادخل مع القوم واجلس إليهم، وذكرهم بحرب ((يوم بُعاث))([[62]](#footnote-63)) لحرب جرت بينهم في الجاهلية، وكان الظفر في ذلك اليوم للأوس على الخزرج فجلس الشاب إليهم، وجر الحديثَ إلى يوم بُعاث، وأنشد ما قيل فيه من أشعار الفريقين، فيتذاكر بعض القوم ذلك، وتنازع الناس حتى تغاضبوا وثاروا إلى الحرب، ونادوا: السلاح السلاح؛ ليقتتلوا، فبلغ ذلك النبي ‘ فخرج إليهم وَمَنْ مَعَهُ من المهاجرين والأنصار، فقال: **«أَبِدَعوى** / **الجاهليةِ وأنا بين أظهركم بعد إذْ أكرمكم الله بالإسلام، وقطع به عنكم دَعْوى الجاهلية، وألف بين قلوبكم؟!»**، فعرف القوم أنها نزغة من الشيطان، وكيد من عدوهم، فألقوا السلاحَ، وعانق بعضهم بعضاً، ورجعوا مع رسول الله ‘. قيل: فما رُئِيَ يومٌ أقبح أولاً ولا أحسن آخراً من ذلك اليوم**»**([[63]](#footnote-64)). وقيل: **«**إن اليهود لما رأوا تآلف هذين الحيين الأوس والخزرج غاظهم ذلك، فذكروهم يوم بُعاث ليعودوا لما كانوا عليه من الحرب**»**([[64]](#footnote-65)). والظاهر أن أهل الكتاب عام، فيندرج في ذلك الخاص والعام([[65]](#footnote-66)).

[81/ب]

فإن قيل: العامة لا يعرفون ما يعرفه الخاصة. فالجواب: أنهم مستوون في التكليف بالتصديق للرسول -- ولما جاء به من القرآن، فمن كذب فقد كفر؛ لأنه إن كان عالماً بحقية ما جاء به وكفر عناداً فأمره واضح، وإن كان جاهلاً فكان عليه أن يتعلم ولا يقلد في أصول الديانات.

وقيل: المراد بأهل الكتاب العلماء منهم دون العوام؛ لأنهم هم المخاطبون بذلك([[66]](#footnote-67))، بدليل قوله: ﭽﯸ ﯹ ﭼ آل عمران: ٩٩. وهذا استفهام توبيخ وتقريع. وآيات الله هي القرآن، أو ما جاء به محمد ‘ من المعاجز غير القرآن([[67]](#footnote-68)).

وقيل: **«**آيات من التوراة فيها صفة رسول الله ‘ كتموها وأخفوها**»**([[68]](#footnote-69)).

والجملة من قوله: ﭽ ﯦ ﯧﭼ جملة حالية([[69]](#footnote-70)).

المعنى: يا أهل الكتاب والعلم المنافي لما أنتم عليه، لأي غرض من الأغراض تكفُرون بآيات الله الدالة على صدق رسوله محمد ‘، والحال أن الله تعالى شهيد على أعمالكم، لا يفوته منها شيء، فهو يجازيكم عليها، وهذه الحال توجب أن لا يتجاسَرُوا عَلى الكفر بآياته، ففي هذه الآية وعيد وتَهْديد([[70]](#footnote-71)). وأتى بشهيد دون شاهد لأنه أبلغ، وصفات الباري تعالى وإن كانت لا تقبل التفاوت في ذاتها، غير أنها باعتبار متعلقاتها تأتي على المبالغة وغيرها([[71]](#footnote-72)).

وﭽﯨ ﯩ ﯪﭼ شهيد، و«ما» موصولة اسمية، فتحتاجُ إلى عائد عند الجميع، أو حرفية فلا تحتاج إليه عند الجمهور، وإذا قلنا بهذا فلا حاجة إلى كونه مصدراً مراداً به المفعول به، بل هو على مصدريته، لأن الشهادة كما تكون على المعمول، تكون على نفس العمل. / أي شهيد على أعمالكم.

 [82/أ]

وقال: ﭽﯨ ﯩ ﯪﭼ فأتى بالأمر الأعم، ولم يقل: على كفركم؛ وإن كان مناسباً لقوله: ﭽﯢ ﯣﭼ؛ لأن العمل أشمل، فيندرج فيه كفرهم وجميع معاصيهم وأقبحها الكفر، فهم معذبون على كفرهم وعلى غيره من المعاصي، حتى الصغائرِ أيضاً.

* قوله: ﭽﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿﭼ آل عمران: ٩٩.

قال الراغب: [قد جاء ﭽﯭ ﯮﭼ دون ﭽﯬﭼ، وجاء هنا ﭽﯬﭼ، فبدون ﭽﯬﭼ هو استدعاء منه تعالى لهم إلى الحق، فجعل خطابهم منه استلانة للقوم ليكونوا أقرب إلى الانقياد، ولما قصد الغضّ منهم ذكر ﭽﯬﭼ تنبيهاً أنهم غير مستأهلين أن يخاطبهم بنفسه، وإن كان كلا الخطابين وصل على لسان رسول الله –‘-، وأطلق أهل الكتاب للذم تارة وللمدح أخرى، وأهل القرآن والسنة لا تطلق إلا على المدح؛ لأن الكتاب قد يراد به ما افتعلوه دون ما أنزل الله، نحو ﭽﭩ ﭪ ﭫﭼ البقرة: ٧٩، وقد يراد به ما أنزل الله، وأيضاً فقد يصح أن يقال على سبيل الذم والتهكم، كما لو قيل: يا أهل القرآن، لمن لا يعمل بمقتضاه([[72]](#footnote-73))]([[73]](#footnote-74)).

كرر الأمر له -- بالقول، وكرر نداءهم بكونهم أهل كتاب مبالغة في ذمهم حيث تعاطوا ما كان يجب عليهم التنفي منه والتفصي عنه، وكان هذا أشد من الأول؛ لأنهم مع كونهم كفروا بآيات الله حملوا الناس غيرهم على ذلك أيضاً، وهذا من باب قوله: «**مَنْ سَنَّ سُنّةً حَسَنَةً، وَمَنْ سَنَّ سُنّةً سَيِئةً**»([[74]](#footnote-75)) الحديث.

وصدهم عن سبيل الله هو قولهم للناس: ليس النبي الذي هو مذكور في كتبنا بصفة محمد ، بل بصفات غير صفاته، وغيروا من ذلك أشياء.

و**(الصدُّ)**: المنعُ والصرف، ويكون لازماً تارة ومتعدياً أخرى([[75]](#footnote-76)).

وقرأ العامة ﭽ ﯰﭼ بفتح التاء من صد، ومفعوله هو آمن.

وقرأ الحسن بضمها([[76]](#footnote-77))، من أَصَدَّهُ الرباعي، كأنَّه عدى ذلك اللازم الثلاثي بالهمزة، وأنشدوا لذي الرمة([[77]](#footnote-78)):

**أناس أصَدُّوا الناسَ بالسيف عنهم**([[78]](#footnote-79)) ....................

والسبيل كالطريق، يُذَكَّر ويؤنث([[79]](#footnote-80)).

وأنشدوا في التأنيث:

**فلا تبـعَد فكلُّ فتى أنـاسٍ سيصبح سالكاً تلك السبيلا**([[80]](#footnote-81))

فأشار إليها إشارة المؤنثة. [وعلى ذلك جاءت هذه الآية الكريمة في قوله: ﭽﯶﭼ فأعاد عليها ضمير المؤنثة]([[81]](#footnote-82)).

وﭽ ﯴ ﯵ ﭼ مفعول الصد كما قدمناه، أي: من آمن بمحمد وبما جاء به؛ لأنهم كانوا يحاولون ذلك ويرومونه من الناس([[82]](#footnote-83)).

[82/ب]

ومعنى ﭽ ﯶ ﯷ ﭼ أي: تطلبون لتلك السبيل اعوجاجاً عن الحق وميلاً إلى الباطل([[83]](#footnote-84)). ولذلك قال الزجاج وابن جرير: تطلبون لها اعوجاجاً. تقول العرب: ابغني كذا -بوصل الألف- أي: اطلبه لي. وأبغني بقطع الألف أي: أعني على طلبه([[84]](#footnote-85)). / فعوجاً على هذا التأويل مفعول به.

وقيل: هو من البغي، وهو الفساد، وطلب ما ليس بحق. والمعنى: تتعدون عليها أو فيها. وعلى هذا التأويل يكون انتصاب **(عوجاً)** على الحال من فاعل يبغون، أي: يبغون معوجين. ويجوز أن ينتصب على أنه مفعول من أجله، أي: يبغون ويفسدون لأجل العوج([[85]](#footnote-86)).

وقال الزمخشري: ﭽﯶ ﯷﭼ تطلبون بها اعوجاجاً وميلاً عن القصد والاستقامة([[86]](#footnote-87)).

فإن قلت: كيف تبغونها عوجاً وهو محال؟ قلت: فيه معنيان:

 **أحدهما**: أنكم تلبسون على الناس حتى توهموهم أنّ فيها عوجاً بقولكم: إن شريعة موسى لا تنسخ، وبتغييركم صفة رسول اللَّه –‘- عن وجهها، ونحو ذلك.

**والثاني**: أنكم تتعبون أنفسكم بإخفاء الحق وابتغاء ما لا يتأتى لكم من وجود العوج فيما هو أقوم من كل مستقيم([[87]](#footnote-88))، انتهى.

قوله: وهو محال، أي: كونها وجد فيها العوج. وهذا صحيح، إلا أن ظاهر الآية إنما هو إنكار طلبهم ذلك، وطلبهم ذلك ليس محالاً، إنما المحال متعلّق الطلب. وقوله: ﭽ ﯸ ﯹﭼ أنها سبيل الله التي لا يصد فيها إلا ضال مضل، أو: وأنتم شهداء بين أهل دينكم، عدول بينهم، يثقون بأقوالكم، ويستشهدون بكم في عظائم أمورهم([[88]](#footnote-89)). وانتزع بعضهم من هذه الآية الدلالة على جواز شهادة الكفار بعضهم على بعض، قال: ووجه ذلك أن الله سماهم شهداء، ولا يكونون شهداء إلا أفادت شهادتهم([[89]](#footnote-90)). وقام الإجماع على أن شهادتَهُمْ على المسلمين غيرُ مقبولة؛ لما ثبت من التعادي، فتعين أن يكون ذلك فيما بينهم، وبه قال أبو حنيفة([[90]](#footnote-91))، كذا أطلق بعضهم، وبعضهم يخص ذلك بالسفر([[91]](#footnote-92)) لما في آية المائدة، وسيأتي إن شاء الله تعالى بيان ذلك.

وفي الجملة من قوله ﭽ ﯶ ﭼ وجهان:

**أحدهما**: الاستئناف، أخبر تعالى بذلك.

**والثاني**: أنها في موضع نصب على الحال، وفي صاحبها وجهان:

**أحدهما**: أنه فاعل تصدون باغين.

[83/أ]

**والثاني**: أنه سبيل الله، أي: مبغية، وساغ الوجهان لأن في الجملة ضميرين عائدين / على صاحبي الحال([[92]](#footnote-93)).

والجملة من قوله ﭽ ﯸ ﯹ ﭼ حال من فاعل يبغونها، فإذا كان يبغونها حالاً كانت هذه حالاً من حال، وهي المُعَبَّرُ عنها بالمتداخلة. ثم توعدهم بقوله: ﭽﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿﭼ فهو يجازيكم على قبح أعمالكم التي من جملتها الصد عن سبيل الله من آمن، وبغيها عوجاً([[93]](#footnote-94)).

و ﭽ ﯻ ﭼ مصدرية، أو بمعنى الذي، فلا عائد على الأول، ومحذوف على الثاني، وَحَسَّنَ الحذفَ توافقُ الفواصلِ.

* قوله تعالى: ﭽ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢﭼ آل عمران: ١٠٠ -١٠١.

وجه مناسبتها لما تقدمها أنه تعالى لما ذكر أن أهل الكتاب يصدون عن الإيمان من أراده، أو يبغون في رد المؤمن إلى الكفر؛ عقب ذلك بالتحذير من مطاوعتهم في ذلك لئلا يستميلوا ضَعَفَةَ المسلمين فيرجعوا كفاراً، وناداهم بنفسه دون أن يأمر غيره بذلك؛ كما فعل في ما تقدم؛ تأنيساً لهم، واستمالة لأمثالهم على الإيمان، وناداهم أيضاً بصفة الإيمان المنافية لحال الكفر لينزجروا ويتنبهوا على ما حذروا منه، وأبرز ذلك في صورة شرطية محتملة الوقوع وعدمه([[94]](#footnote-95)). والمراد بالذين كفروا العموم، كما المراد بالمنادى([[95]](#footnote-96)). وقيل: المراد بالمنادى الحيان الأوس والخزرج، وبالذين كفروا شاس بن قيس([[96]](#footnote-97))، وجعله جماعةً إما مبالغة في كفره، عكس المبالغة في قوله: ﭽﭥ ﭦ ﭧ ﭨﭼ النحل: ١٢٠، وإما لأنه لا يخلو من أعوانٍ يساعدونه على ذلك، وهذا كما جاء في قوله: ﭽ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹﭼ آل عمران: ١٧٣ والقائل نعيم بن مسعود ﭽﯺ ﯻﭼ آل عمران: ١٧٣ والمراد: أبو سفيان، لأن كلاًّ من هذين المذكورين لا بد معه من أتباع([[97]](#footnote-98)). وأطلق طاعتهم لهم ولم يقل: في الكفر؛ ليشمل ذلك جميع ما يطاع فيه، من كفر وغيره([[98]](#footnote-99)). وقوله: ﭽ ﰌ ﰍﭼ فيه تنبيه لهم على مخافتهم على إيمانهم وعدم النزول عنه. و ﭽ ﰎ ﭼ مفعول ثانٍ، لأنه بمعنى صيَّر([[99]](#footnote-100))، / كقول الآخر:

[83/ب]

**رمى الحدثان نسوة آل سعد بـمقدار سمدن له سـمودا**

**فرد شعورهن السود بيضـاً ورد وجوههن البيضَ سُودا**([[100]](#footnote-101))

وقيل: هو نصب على الحال، لأنه لا يتعدى إلا لواحد([[101]](#footnote-102)).

وإذا حملنا الآية على ما تقدم من سبب شاس بن قيس فيقال: كيف رجوعهم إلى القتال لأجل ما تذاكروه من يوم بعاث كفراً حتى يسميهم كافرين، وذلك إنما هو معصية فقط؟! فقيل: خوطبوا بذلك تغليظاً للأمر كما تقدم في ترك الحج وترك الصلاة. أو يقال: إن فعلوه مستحلين له، كما تقدم ذلك في الآية والحديث أيضاً. وقوله: ﭽ ﭑ ﭒ ﭼ استبعاد لصدور ذلك منهم إن وقع مع ما ينافيه ولا يجامعه؛ وهو كونهم تتلى عليهم الآيات الدالة على صدق رسوله، والحال أيضاً أن فيكم وبين أظهركم رسوله -عليه الصلاة والسلام- يُبَيّنُ لكم المشكل ويزيح الكفر، فالاستفهام هنا للإنكار والتعجب من حال من يصدر منه ذلك([[102]](#footnote-103)). واختلف الناس في المخاطب بهذه الآية، والظاهر -وبه قال الزجاج- أنهم الصحابة؛ لأنهم كانوا مشاهدين لرسول الله –‘- وهو بينهم([[103]](#footnote-104)). وقال غيره: هم الأوس والخزرج فقط؛ لأن الآية نزلت بسببهم، وهم المنادون([[104]](#footnote-105)).

وعن قتادة: **«**أنهم الناس كلهم، فالنبي –‘- وإن فقد من بين أظهرهم شخصه، فآثاره بينهم باقية، رحمةً بهم. قال: في هذه الآية علمان بيِّنان؛ كتاب الله ونبي الله، فأما نبي الله فقد مضى، وأما كتاب الله فأبقاه الله بين أظهرهم رحمة منه لهم ونعمة، فيه حلالُهُ وحرامُه، وطاعتُه ومعصيته**»**([[105]](#footnote-106)). وقال الزمخشري: الاستفهام فيه معنى التعجيب والإنكار، والمعنى: من أين يتطرق إليكم الكفر والحال أن آيـات اللَّه -وهي القرآن المعجز- تُتْلى عَلَيْكُمْ على لسان الرسول غضة طرية، وبين أظهركم رسول اللَّه صلى / اللَّه عليه وسلم ينبهكم ويعظكم ويزيح شبهكم([[106]](#footnote-107)). [وقال ابن عطية: ﭽ ﭘ ﭙﭼ هي ظرفية للحضور والمشاهدة لشخصه
--، وهو في أمته إلى يوم القيامة، بأقواله وآثاره([[107]](#footnote-108))، انتهى] ([[108]](#footnote-109)). وتقدم الكلام على ﭽ ﭑ ﭼ في أوائل البقرة([[109]](#footnote-110)). =

[84/أ]

والجملة من قوله: ﭽ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭼ وما بعدها في موضع نصب على الحال([[110]](#footnote-111)). وقرأ العامة ﭽ ﭔ ﭼ بتاء التأنيث حرف المضارعة للتأنيث اللفظي([[111]](#footnote-112))، والحسن والأعمش بالياء من تحت([[112]](#footnote-113))؛ لأن التأنيث معنوي غير حقيقي، فإن الآيات بمعنى الذكر والقرآن ونحو ذلك. وحسنه أيضاً الفصل بالجار والمجرور، لأنه يسوغ ذلك في الحقيقي فكيف بالمجازي؟! وقوله: ﭽ ﭘ ﭙ ﭼ يحتمل وجهين: -

**أحدهما**: أن يكون حالاً من الحال قبلها، فتكون متداخلة، وصاحبها إما ضمير الخطاب في عليكم، والتقدير: عليكم حال كونكم فيكم رسوله، وإما آيات الله. ثم لك في ارتفاع رسوله وجهان:

**أحدهما**: أنه مرفوع بالجار قبله، والجار وحده هو الحال، وهو أظهر لقربه من المفرد.

**والثاني**: أنه مبتدأ، وخبره الجار قبله. والجملة في موضع الحال([[113]](#footnote-114)).

ثم زادهم توثقة بكفايته واغتباطاً بتنزيله فقال: ﭽ ﭛ ﭜ ﭼ أي: يمتنع وينتصر([[114]](#footnote-115)) ﭽﭝﭼ أي: بمعونته ﭽ ﭞ ﭟ ﭼ أي: أرشد ودُل ﭽ ﭠ ﭡﭼ طريق ﭽ ﭢ ﭼ واضح موصل إلى البغية، وهو دين الإسلام يوصل إلى الجنة([[115]](#footnote-116)). وقال الزمخشري: ومن يتمسك بدينه- ويجوز أن يكون حثاً لهم على الالتجاء [إليه]([[116]](#footnote-117)) في دفع شرور الكفار ومكايدهم- ﭽ ﭞ ﭟ ﭼ فقد حصل له الهدى لا محالة، كما تقول: إذا جئت فلاناً فقد أفلحت، كأن الهدى قد حصل فهو يخبر عنه حاصلاً. ومعنى التوقع في ﭽ ﭞﭼ ظاهر لأنّ المعتصم باللَّه متوقع للهدى، كما أن قاصد الكريم متوقع للفلاح عنده([[117]](#footnote-118)).انتهى. ففسر الاعتصام بالتمسك، وكذا فسره غَيْرُهُ، إلا أنه قال: ومن يتمسك بالقرآن([[118]](#footnote-119)). وفسره ابنُ جريج بالإيمان فقال: **«**ومن يؤمن بالله. ولا شك أن من آمن فقد هُدي**»**([[119]](#footnote-120)). قيل: وهذا / مناسب لقوله: ﭽﭑ ﭒ ﭼ. والجملة من قوله ﭽﭞ ﭟﭼ جواب الشرط([[120]](#footnote-121))، وهدي وإن كان ماضي اللفظ فهو مستقبل المعنى([[121]](#footnote-122))، وفائدة نَحْتِهِ ماضياً ما قدمناه عن الزمخشري([[122]](#footnote-123)).

[84/ب]

وتقدم فائدة الإتيان ب‍ «قد» أيضاً. والتنكير في ﭽﭡﭼ للتعظيم، أي: صراط أيّ صراط.

* قوله: ﭽﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯﭼ
آل عمران: ١٠٢.

وجه مناسبتها لما تقدمها أن يقال: لما حذرهم من طاعة ذلك الفريق لما يريدون من إضلالهم، أتبع ذلك بما يجمع سائر وجوه الطاعات وأنواعها، فأمرهم بأن يتقوه حق تقواه، بأن يجتنبوا نواهيه، ويمتثلوا أوامره([[123]](#footnote-124)).

قال عبد الله بن مسعود([[124]](#footnote-125)) والحسن([[125]](#footnote-126)) وقتادة([[126]](#footnote-127)) والربيع([[127]](#footnote-128)):**«**هو أن يُطاع فلا يُعصى، ويُذكر فلا يُنسى، ويُشكر فلا يُكفر**»**([[128]](#footnote-129)).

قال الزمخشري: وروي مرفوعاً، يعني للنبي –‘- إلا أنه قدم «**ويُشكر**»([[129]](#footnote-130)).

وقيل: **«**هو أن لا تأخذه في الله لومة لائم، ويقوم بالقسط ولو على نفسه أو ابنه أو أبيه([[130]](#footnote-131)). وقيل: لا يُتّقَي حقَّ تُقاتِهِ عبدٌ حتى يخزنَ من لسانه**»**([[131]](#footnote-132)). واختلف الناس في هذه الآية، هل هي محكمة أم منسوخة؟ والظاهر أنها محكمة، وبه قال الجمهور([[132]](#footnote-133))، قالوا: لأن معنى ﭽ ﭩ ﭪﭼ أي واجب تقواه، وما يحق منها، وهو القيام بالمواجب واجتناب المحارم، ونحوه ﭽ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪﭼ التغابن: ١٦، يريد: بالغوا في التقوى حتى لا تتركوا منها شيئاً. قاله الزمخشري وغَيْرُهُ([[133]](#footnote-134)).

وقال ابنُ عباسٍ([[134]](#footnote-135)) وطاوسُ([[135]](#footnote-136)):**«**إنها محكمة**»**. وجعلوا قوله: ﭽ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪﭼ التغابن: ١٦، مفسراً لهذه الآية لا ناسخاً([[136]](#footnote-137)). وذهب السدي([[137]](#footnote-138)) وابن زيد([[138]](#footnote-139)) وقتادة([[139]](#footnote-140)) والربيع([[140]](#footnote-141)) إلى نسخها بها، وذلك أنهم رأوا ذلك تهديداً، ومن ذا الذي يتقي الله حق تقواه؟!([[141]](#footnote-142)). وعن ابن عباس: **«**هو أن يجاهد في الله حق جهاده**»**([[142]](#footnote-143)).

[85/أ]

وحكى الماتريدي([[143]](#footnote-144)) أن في حرف حفصة بنت عمر -{-: {**اعبدوا الله حق عبادته**}([[144]](#footnote-145)). وهذا تفسير لا قرآن([[145]](#footnote-146)). وتقدم الكلام في «تقاة» أول هذه السورة([[146]](#footnote-147)). وقال الزمخشري هنا: التقاة من اتقى كالتؤدة من اتئد، يعني أنها مصدر([[147]](#footnote-148))، وتبعه الشيخ فقال: وتقاة هنا مصدر([[148]](#footnote-149)). قال / ابن عطية: ويصح أن تكون التقاةُ في هذه الآية جمعَ فاعلٍ وإن كان لم يتصرف منه، فيكون كرماةٍ ورامٍ، أو تكون جمعَ تقيٍ، إذ فعيل وفاعل بمنزلة، والمعنى على هذا: اتقوا الله كما يحق أن يكون متقوه المختصون به، ولذلك أضيفوا إلى ضمير الله تعالى([[149]](#footnote-150)). قال الشيخ : وهذا المعنى ينبو عنه هذا اللفظ، إذ الظاهر أن قوله : ﭽ ﭩ ﭪﭼ من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، كما تقول: ضربتُ زيداً شديد الضرب، تريد الضرب الشديد، فكذلك هذا، أي: اتقوا الله الاتقاء الحق، أي الواجب الثابت، أما إذا جعلت التقاة جمعاً فإن التركيب يصير مثل: اضرب زيداً حق ضرابه، فلا يدل هذا التركيب على معنى : اضرب زيداً كما يحق أن يكون ضرابه، بل لو صرح بهذا التركيب لاحتيج في فهم معناه إلى تقدير أشياء يصح بها المعنى، والتقدير: اضرب زيداً ضرباً حقاً كما يحق أن يكون ضرب ضرابه، ولا حاجة تدعو إلى تحميل اللفظ غير ظاهره، وتكلف تقادير يصح بها معنى لا يدل عليه ظاهر اللفظ([[150]](#footnote-151)). قلت: التقدير الذي قدره ابن عطية من قوله: كما يحق أن يكون متقوه؛ كافٍ في ذلك من غير احتياج إلى هذه الزيادات التي ذكرها الشيخ([[151]](#footnote-152)). ثم نهاهم تعالى عن تعاطي أسباب تؤدي إلى الموت على غير الإسلام؛ فنهاهم عن الموت في جميع الأحوال إلا في هذه الحالة، والمنهي عنه -وهو الموت- وإن لم يكن في طاقتهم ووسعهم ليس المراد به ظاهره، بل المراد ما ذكرته لك من المعنى على النهي عن الأسباب المؤدية إلى ذلك([[152]](#footnote-153))، وَنَظَّرُوهُ بما حكى سيبويه عن العرب: "لا أرينك ههنا([[153]](#footnote-154))، النهي في اللفظ للمتكلم وهو في المعنى للمخاطب، أي: لا يكن منك حضور عندي فتكون مني رؤية لك([[154]](#footnote-155))، ونحوه ﭽﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭼ طه: ١٦، المنهي لفظاً غير المؤمن، والمراد المخاطب، أي: لا يكن جَانِبُكَ رخواً فيطمع فيك([[155]](#footnote-156)).

[85/ب]

قال الزمخشري: معناه لا تكوننّ على حالة سوى حالة الإسلام إذا أدرككم الموت، كما تقول لمن تستعين/ به على لقاء العدوّ: لا تأتني إلا وأنت على حصان، فلا تنهاه عن الإتيان ولكنك تنهاه عن خلاف الحال التي شرطت عليه في وقت الإتيان([[156]](#footnote-157))، انتهى.

وقد تقدم مثلها في البقرة([[157]](#footnote-158)).

والجملة من قوله : ﭽ ﭮ ﭯﭼ في موضع نصب على الحال، بل هو استثناء مفرغ من أعم العام في الأحوال، إذ التقدير: لا تموتن في حال من الأحوال إلا في هذه الحال. وأتى بالحال جملة اسمية لكونها أدل على الثبوت والآكدية، ولما فيها من المواجهة والإقبال، وتعميم المعنى بتكثير العبارة [وتكرير الضمير في ﭽ ﭬﭼ وﭽ ﭮ ﭼ([[158]](#footnote-159))]([[159]](#footnote-160)).

وقال بعضهم: إن الأظهر في الجملة أن تكون الحال حاصلة قبل ومستصحبة، وأما لو قيل: مسلمين؛ لدل على الاقتران بالموت لا متقدماً ولا متأخراً([[160]](#footnote-161)).

* قوله: ﭽ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ آل عمران: ١٠٣.

لما أمرهم تعالى بالتقوى على الوجه المذكور، وهو أن يتقوه حق تقواه، وكان في ضمن ذلك تخويف عظيم؛ عقب ذلك بالأمر بالاعتصام أي الاستمساك بما هو سبب حامل على حصول تلك التقوى([[161]](#footnote-162))، وهو حبله المتين الذي هو عبارة عن القرآن، إذ هو متضمن للأوامر والنواهي والمواعظ والنصائح والتبصر بضرب الأمثال والاعتبار بقصص من تقدم مكذباً ومطيعاً، وكل هذه أمور حاملة على تقوى الله حق تقاته، فلذلك عقبه بالأمر بالاعتصام به([[162]](#footnote-163)).

وفي حديث علي --: **«**أن رسول الله –‘- قال: «**القرآن حبل الله المتين، لا تنقضي عجائبه، ولا يَخْلَق على كثرة الرد، من قال به صدق، ومن عمل به رشد، ومن اعتصم به فقد هدي إلى صراط مستقيم**»([[163]](#footnote-164)).

رواه الأعور([[164]](#footnote-165)) عن علي --. وقد قدمنا ذلك في أول هذا الموضوع.

وقد فسره السلفُ بعبارات يقرب بعضها من بعض، فقيل: حبل الله عهده([[165]](#footnote-166))، وقيل:

[86/أ]

طاعته([[166]](#footnote-167))، وقيل: دينه([[167]](#footnote-168))، وقيل: إخلاص توحيده([[168]](#footnote-169)). ولا شك أن كلاًّ منها يطلق عليه حبل بالمعنى المجازي؛ لأن الحبل يتوصل به المتمسك به إلى مطلوبه، وهذه الأشياء يتوصل بها المتمسك بها إلى مراده،/ وهذا من أبدع الاستعارات([[169]](#footnote-170)).

قال الزمخشري: قولهم: اعتصمت بحبله؛ يجوز أن يكون تمثيلاً لاستظهاره به ووثوقه بجانبه، بامتساك المتدلي من مكان مرتفع بحبل وثيق يأمن انقطاعه، وأن يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام لوثوقه بالعهد، أو ترشيحاً لاستعارة الحبل بما يناسبه. والمعنى: اجتمعوا على استعانتكم باللَّه ووثوقكم [به]([[170]](#footnote-171)) ولا تفرقوا عنه. أو: واجتمعوا على التمسك بعهده إلى عباده وهو الإيمان([[171]](#footnote-172))، انتهى. ثم نهاهم عن التفرق وتبدد الأمر وانتشار الكلمة، أي: لا توقعوا التفرقة بينكم فتفشلوا وتذهب ريحكم، والاجتماع سبب عظيم في نظم الأمر، والتفرق بعكس ذلك، وهذا من الأمور المشاهدة يدركها كل أحد. ومثله قوله تعالى: ﭽ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑﭼ الشورى: ١٣، ﭽ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾﭼ الأنعام: ١٥٩، نهاهم عما كان عليه أهل الكتابين اليهود والنصارى من اختلافهم في دينهم([[172]](#footnote-173)). وليس اختلاف أهل العلم من المسلمين في شيء من هذه الآية؛ لأنه اختلاف في فروع الشريعة مع اتفاقهم على الأصل، بخلاف تفرق أهل الكتابين([[173]](#footnote-174)). وقيل: نهوا عن الإحن التي كانت بينهم في الجاهلية، والمعاداة والمخاصمة([[174]](#footnote-175)).

وقيل: نهوا عن إحداث ما ينشأ عنه التفرق من المشي بالنميمة والتباغض بين المسلمين، ونحو ذلك([[175]](#footnote-176)).

وقد استدل بهذه الآية فريقان: نُفَاةُ القياسِ ونُفَاةُ الاجتهادِ([[176]](#footnote-177))، قالوا: يجب الاقتصار على النص، وإلا لأدى القياس والاجتهاد إلى الاختلاف المؤدي إلى التفرق المنهي عنه بنص هذه الآية. وأجاب مثبتو ذلك بأن المراد التفرق في أصول الديانات، كما قدمناه([[177]](#footnote-178)).

[86/ب]

وأصل ﭽ ﭵ ﭶﭼ: ولا تتفرقوا، بتاءين([[178]](#footnote-179))، فحذفت إحداهما في قراءة غير البزي([[179]](#footnote-180))، وأدغمت إحداهما في الأخرى في قراءته([[180]](#footnote-181))، وهي حسنة؛ لتقدم حرف / المد واللين، وقد تقدم تحقيق ذلك أواخر البقرة([[181]](#footnote-182))، والله أعلم. وحذف متعلق التفرق للعلم به وهو الدين، وقد صرح به كما تقدم في قوله: ﭽﭵ ﭶ ﭼ آل عمران: ١٠٣، ﭽﭻ ﭼﭼ الأنعام: ١٥٩، ووسّط هذا النهي بين أمرين:

الاعتصام بحبل الله، وذكر نعمة الله تعالى عليهم؛ لأن الاعتصام بالحبل المذكور ناشئ عن موتهم على ملة الإسلام خاصة، كما هو ناشئ عن تقواهم حق تقاته، ولما كان نتيجة الأمر بالتقوى والاعتصام الموت على الإسلام؛ وكان شرط ذلك الاتفاق على كلمة الحق؛ عقبه بالنهي عن التفرق الذي هو ضد الائتلاف، ثم عقب ذلك النهي بالأمر بذكر النعمة العظيمة، وذكرهم بوقت تعاديهم وتفرقهم وتحاربهم، وأن من جملة هذه النعم ائتلافهم بعد تعاديهم واجتماعهم بعد تفرقهم([[182]](#footnote-183)).

واختلفوا في المراد بالخطاب في هذه الآية، فقيل: هم الأوس والخزرج([[183]](#footnote-184)). ويدل لهذا سياق القصة المتقدمة من تهييج الفتنة بين الحيين بذلك الشاب اليهودي الذي دسه شاس بن قيس كما تقدم([[184]](#footnote-185)). ويرجحه أيضاً أن العرب لم تكن مؤتلفة القلوب حينئذ، ولا مجتمعين على الإسلام، إنما كان ذلك في الأوس والخزرج([[185]](#footnote-186)). والأوس والخزرج رجلان شقيقان هما أبوا هذين الحيين، فوقعت بينهم حرب في الجاهلية تطاولت مدتها نحواً من مائة وعشرين سنة، ولم تزل كذلك حتى جاء الله بالإسلام فأطفأ به تلك النائرة بينهم، فذكرهم الله بهذه النعمة. وهذه النعمة مشتملة على نوعين؛ دنيوي وأخروي. أما الدنيوي فائتلافهم بعد اختلافهم، الذي معه تمام العيش، وقوام الأبدان، والتفرغ للمكاسب الدنيوية؛ لأن الاختلاف والتعادي لا قرار معهما ولا طمأنينة. وأما الأخروي فإنقاذهم من النار بعد أن كادوا يلقون فيها لولا تداركهم بنعمة الإسلام. وقدم التذكير بالنعمة الدنيوية على الأخروية لأن الترتيب والواقع كذلك، ولأن النعمة الأولى سبب في النعمة الثانية([[186]](#footnote-187)).

[87/أ]

/ قال الزمخشري: كانوا في الجاهلية بينهم العداوات والإحَنُ والحروب المتواصلة، فألف اللَّه بين قلوبهم بالإسلام، وقذف فيها المحبة، فتحابوا وتوافقوا وصاروا إِخْواناً متراحمين متناصحين، مجتمعين على أمر واحد قد نظم بينهم، وزال عنهم الاختلاف، وهو الأخوة في اللَّه عز وجل([[187]](#footnote-188)). وقيل: هم الأوس والخزرج، كانا أخوين لأب وأم، فوقعت بينهما العداوة وتطاولت الحروب مائة وعشرين سنة إلى أن أطفأ اللَّه ذلك بالإسلام وألف بينهم برسول اللَّه ‘([[188]](#footnote-189)). و ﭽﭼﭼ معمول لنعمة، لأن النعمة بذلك في ذلك الوقت. ويجوز أن يكون بدلاً من نعمة بدل الاشتمال، لأن الزمان يشتمل على الحدث الواقع فيه. [وجوز بعضهم أن يكون متعلقاً بالعامل في ﭽﭻﭼ آل عمران: ١٠٣، لأن ﭽﭻﭼ عند هذا القائل حال من نعمة الله. أما إذا قلنا: إن ﭽﭻ ﭼ متعلق بنفس نعمة؛ كما هو الظاهر؛ فلا يَتَأَتَّى ذلك([[189]](#footnote-190)). وجوز الحوفي وغيره([[190]](#footnote-191)) أن تكون ﭽﭼﭼ معمولاً ل‍ ﭽﭸ ﭼ، وهذا لا يستقيم على ظاهره؛ لأنه إن كان ظرفاً على حال امتنع ذلك؛ لأن العامل مستقبل وهذا ماض، وإن كان مفعولاً به فهو لا يستقيم؛ لأن ﭽﭸﭼ قد أخذ معموله، فتعين أن يكون تأويله بالبدلية كما ذكرناه، والله أعلم. فهذه أربعة أوجه ترجع إلى ثلاثة؛ لما ذكرنا أنه لا يستقيم قول الحوفي إلا على البدل فيسقط] ([[191]](#footnote-192)).

والفاء في قوله ﭽ ﭿﭼ تقتضي القرب في الزمان، وأنه لما جاء الإسلام لم يلبثوا مع تعاديهم أن ألف الله بينهم. وقوله ﭽﮂﭼ أي: فصرتم([[192]](#footnote-193))، لأن أصبح بمعنى صار، وإنما قلنا ذلك لأنه لا يراد خصوصية هذا الوقت، وأصبح في الأصل للدلالة على اقتران مضمون الجملة بذلك الوقت، فإذا قلت: أصبح زيد عالماً، معناه أنه اتصف بالعلم في هذا الوقت، وبقية الأوقات مسكوت عنها([[193]](#footnote-194)). وقد ترد بمعنى صار كما ذكرنا، ومنه قول ابن ضبع الفزاري([[194]](#footnote-195)):-

**أصبحتُ لا أحمل السلاحَ ولا أملك رأس البعيرِ إن نفرا**([[195]](#footnote-196))

[87/ب]

قال ابن عطية: فأصبحتم عبارة عن الاستمرار، وإن كانت اللفظة مخصوصة بوقت ما، وإنما خصت هذه اللفظة بهذا المعنى من حيث هي مبدأ النهار وفيها مبدأ الأعمال، فالحال / التي يحسبها المرءُ من نفسه فيها هي التي يستمر عليها في الأغلب، ومنه قول الربيع بن ضبع: أصبحت لا أحمل السلاح، البيت([[196]](#footnote-197)). وناقشه الشيخ فقال: وهذا الذي ذكره من أن أصبح للاستمرار، وعلله بما ذكره؛ لا أعلم أحداً من النحويين ذهب إليه، إنما ذكروا أنها تستعمل على الوجهين اللذين ذكرتهما([[197]](#footnote-198)).

قلت: الذي ذكره ابن عطية صحيح من حيث المعنى، وذلك أن الأصل استصحاب الحال، فإذا قلت: أصبح زيد عالماً، فالأصل أن يستمر على كونه عالماً بعد الإخبار بذلك إلى أن يطرأ ما يصرفنا عن هذا الظاهر. وهذا الذي عناه ابن عطية، ولم يذكر النحويون ما ينافي هذا([[198]](#footnote-199)). وقد ترد أصبح تامةً بمعنى الدخول في وقت الصباح، ومنه قوله تعالى: ﭽﮁ ﮂ ﮃ ﮄﭼ الصافات: ١٣٧، ومنه أيضاً: ﭽ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭼ الروم: ١٧، أي: تدخلون في وقت المساء ووقت الصباح، ومنه قول العرب: إذا سمعت بسُرى القين فاعلم أنه مصبح، أي: مقيم في الصباح، وذلك أن القين –وهو الحداد أو غيره من أرباب الصنائع– إذا كسدت معيشته في الحي يظهر أنه يسري ليلاً ليجيئه كل أحد بما يحتاج إلى عمله فيه، ثم يقيم بعد ذلك، فصار عندهم كاذباً في هذا القول؛ فقالوا: إذا سمعت؛ إلى آخره. والآن محتملة للأمرين، أعني النقصان بمعنييه أو التمام، فإن كانت ناقصةً ففي الخبر وجهان:-

**أحدهما**: وهو الظاهر الذي ينبغي ألا يجوز غيره؛ أنه ﭽ ﮄ ﭼ، و ﭽﮃﭼ متعلق بأصبح، أو بإخواناً؛ لأنه في قوة الفعل، أي: تآخيتم، والباء سببية، أي: بسبب نعمته. **وقيل:** الخبر بنعمته، والباء حينئذ ظرفية بمعنى في، أي: أصبحتم مستقرين في نعمته، على سبيل التجوز، جعلت النعم كالظرف الحاوي لهم مبالغة، وإخواناً على هذا حال، وفي صاحبها وجهان:-

**أحدهما**: أنه اسم أصبحتم، والعامل فيها أصبحتم.

**والثاني**: أنه الضمير المستتر في الجار الواقع خبراً، والعامل فيه الاستقرار العامل في الجار الواقع خبراً. وإن كانت تامة فإخواناً حال فقط، إما من فاعل أصبحتم، وإما من الضمير المستتر في ﭽﮃﭼ إن جعلناه حالاً من فاعل أصبحتم، فتكون / حالاً متداخلة.

[88/أ]

ويجوز أن يكون ﭽ ﮃﭼ متعلقاً بمحذوف حالاً من إخواناً؛ لأنه لو تأخر لكان نَعْتاً له([[199]](#footnote-200)). وإخواناً جمع أخ، قال بعضهم: الأخ من النسب يجمع على الإخوة، ومن الصداقة على إخوانٍ([[200]](#footnote-201))، وهذا منقوض بقوله تعالى: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﭼ الحجرات: ١٠، فهذا في الصداقة لا في النسبة. على أن فعلة ليس جمعاً عند سيبويه([[201]](#footnote-202))، بل اسم جمع، لأنه لم يطرد، وإذا قلنا إنها جمع فهي من جموع القلة. والصحيح أنه يقال في الأخ نسباً وصداقة: إخوة وإخوان([[202]](#footnote-203)). وقوله: ﭽ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊﭼ، هذه هي النعمة الأخروية، وهي النعمة العظمى، إذ لا نعمة أظهر من نعمة التنحية من النار بعد أن قارب الإنسان الاقتحام فيها([[203]](#footnote-204)). وشفا الشيء طرفه وحرفه، أي: وقد قاربتم أن تقعوا في النار، فمن هو على طرف حفرة هو بصدد أن يقع فيها([[204]](#footnote-205)). قال الزمخشري: فإن قلت: كيف جعلوا على حرف حفرة من النار؟ قلت: لو ماتوا على ما كانوا عليه لوقعوا في النار، فمثلت حياتهم التي يتوقع بعدها الوقوع في النار بالقعود على حرفها مشفين على الوقوع فيها([[205]](#footnote-206))، انتهى.

و ﭽ ﮆ ﮇ ﭼ خبر كان، و ﭽ ﮉ ﮊﭼ صفة ل‍ ﭽﮈﭼ، والظاهر أنه على حذف مضاف، أي: من حفر النار؛ لأن النار لا توصف بالحفر إنما توصف به الأرض. وشفا من ذوات الواو؛ لقولهم في التثنية: شفوان([[206]](#footnote-207)). قال الزمخشري: وشفا الحفرة وشفتها: حرفها، بالتذكير والتأنيث، ولامها واو، إلا أنها في المذكر مقلوبة وفي المؤنث محذوفة، ونحو الشفا والشفة الجانب والجانبة([[207]](#footnote-208))، انتهى.

قوله: في المذكر مقلوبة، أي: الواو انقلبت في المذكر ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وقوله: وفي المؤنث محذوفة، أي: تلك الواو التي هي لام حذفت عندما أنثت اللفظة. ونحو ذلك سبة وثبة وقلة، إذ الأصل: سبوة وثبوة وقلوة. فوزن شفة فعة، وهي تشبه في التأنيث شفة العُضو غير أن لام تيك هاءٌ؛ لقولهم في التصغير:شُفيْهةٌ، وفي الجمع: شِفاهٌ([[208]](#footnote-209)).

/ والمادة تدل على القلة والمقاربة، ومنه أشفى المريض على الموت أي قاربه. قال يعقوب: يقال للمريض عند موته، وللقمر عند محاقه، وللشمس عند مغيبها: لم يبق منه إلا شفاً، أي: شيء قليل. وتضاف للأجرام المرتفعة تارة، نحو قوله: ﭽ ﮕ ﮖﭼ، وللسفلية أخرى كهذه الآية؛ لأن الحفرة مستفلة([[209]](#footnote-210)). والحفرة فعْلة بمعنى مفعولة، نحو: غرفة بمعنى مغروفة. والحفر في الأرض معروف([[210]](#footnote-211)).

[88/ب]

فأنقذكم أي: خلصكم، والإنقاذ التخليص من الشدائد، أنقذه ينقذه إنقاذاً، فهو منقِذ وهو مُنْقَذٌ([[211]](#footnote-212)). والمعنى: فأنقذكم بتلك النعمة.

وعن السدي: **«**بمحمد –‘-**»**([[212]](#footnote-213)). وهذا صحيح؛ لأنه أصل النعم كلها([[213]](#footnote-214)). وعن بعض الأعراب أنه مر بابن عباس -{- وهو يفسر هذه الآية، فقال الأعرابي: **«**والله ما أنقذهم منها وهو يريد أن يوقعهم فيها**»**، فقال ابن عباس: **«**خذوها من غير فقيه**»**([[214]](#footnote-215)). وهذه الآيـة نزلت عقب مشاحنـة بين الأنصار زالت ببركة رسول الله –‘-[[215]](#footnote-216)).

والضمير في ﭽﮌﭼ يحتمل عوده على ثلاثة أشياء: إما على شفا([[216]](#footnote-217))، وإما على حفرة([[217]](#footnote-218))، وإما على النار([[218]](#footnote-219))؛ لأن الإنقاذ من كلٍّ نعمة عظيمة([[219]](#footnote-220)). وإنما أنث الضمير وإن عاد على شفا وهو مذكر([[220]](#footnote-221))؛ قال الزمخشري: لإضافته إلى الحفرة وهو منها. ونظره بقول الشاعر:

**........................... كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ**([[221]](#footnote-222))

ونظره ابن جرير بقول الآخر –هو جرير بن الخطفى- :

**أرى مرَّ السِّنِينَ أَخَـذْنَ مِنِّي كَمَا أَخَذَ السِّرَارُ مِنَ الـهلالِ**([[222]](#footnote-223))

ولم يرتض ابن عطية هذا فقال: وليس الأمر كما ذكروا؛ لأنه لا يحتاج في الآية إلى هذه الصناعة، إلا لو لم تجد معاداً للضمير إلا الشفا، وأما **(ومعنا)** لفظ مؤنث يعود الضمير عليه، ويعضده المعنى المتكلم فيه، فلا يحتاج إلى تلك الصناعة([[223]](#footnote-224)). =

[89/أ]

وهذا الذي ذكره ابن عطية حَسَنٌ، إلا أن الشيخ لم يرتضه ورجح عوده على الشفا، فقال: وأقول: لا يحسن عوده إلا على الشفا، لأن كينونتهم على الشفا هو أحد جزئي الإسناد / فالضمير لا يعود إلا عليه. وأما ذكر الحفرة فإنما جاءت على سبيل الإضافة إليها، ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيد غلام جعفر، لم يكن جعفر محدثا عنه، وليس إحدى جزئي الإسناد؟! وكذلك لو قلت: ضَرَبَ زيدٌ غلامَ هندٍ، لم تحدث عن هند بشيء، وإنما ذكرت جعفرا وهندا مخصصا للمحدث عنه. وأما ذكر النار فإنما جيء بها لتخصيص الحفرة، وليست أيضاً أحد جزئيْ الإسنادِ. وأيضا فالإنقاذ من الشفا أبلغ من الإنقاذ من الحفرة ومن النار، لأن الإنقاذ منه يستلزم الإنقاذ من الحفرة ومن النار، والإنقاذ منهما لا يستلزم الإنقاذ من الشفا. فعوده على الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى([[224]](#footnote-225))، انتهى. وهذا البحث الذي بحثه([[225]](#footnote-226)) يشبه البحث الذي بحثه أبو محمد بن حزم([[226]](#footnote-227)) في قوله: ﭽﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯﭼ الأنعام: ١٤٥، وذلك أنه استدل على طهارة عظم الخنزير وشحمه وما عدا لحمه بهذه الآية، قال: لأن الضمير في ﭽ ﮮ ﮯﭼ الأنعام: ١٤٥، عائد على اللحم، فأفهم أن غيره على الطهارة من الشحم وغيره([[227]](#footnote-228)). فقيل له: يعود الضمير على خنزير لأنه أقرب مذكور، وحينئذ يشمل جميع أجزائه، فبطل ما قلته. فأجاب: بأن المحدث عنه هو اللحم لا خنزير؛ لأنه أتى به لتخصيص المضاف([[228]](#footnote-229)). وارتضى بعضهم بحثه وأخذ دليل نجاسة ما عدا لحم الخنزير من دليل خارجي وهو القياس على اللحم. وقد ذكر الزمخشريُّ ثلاثة الأوجه فقال: والضمير للحفرة أو للنار أو للشفا. ثم اعتذر عن تأنيث الضمير بالنسبة إلى الشفا بما قدمناه عنه([[229]](#footnote-230)). ﭽ ﮎﭼ أي: مثل ذلك البيان البليغ ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒﭼ من القرآن، أو دلائله الواضحة، فالكاف في موضع نصب على ما تقدم في نظيرتها([[230]](#footnote-231)).

ﭽ ﮓ ﮔ ﭼ لوجه الصواب فلا تعدلوا عنه، أو تهتدون لوجه الاعتصام بحبل الله، أو إلى عدم التفرقة، أو إلى ذكر نعمة الله عليكم بالألفة بعد الفرقة، والمحبة بعد البغض، والسلم بعد الحرب، والآية أعم من ذلك. ولعل: للترجي([[231]](#footnote-232))، وهو مستحيل على الباري تعالى([[232]](#footnote-233))، فلذلك تأوله الزمخشري على الإرادة، فقال: إرادة أن تزدادوا هدىً([[233]](#footnote-234)).

[89/ب]

وإنما قال: تزدادوا؛ لأن القوم كانوا مهتدين، فتجوّز بالترجي عن / الإرادة. وتأوله ابن عطية بأن صرفه للبشر المخاطبين بذلك فقال: وقوله: ﭽ ﮓ ﮔﭼ
في حق البشر، أي من تأمل منكم الحال رجا الاهتداء([[234]](#footnote-235)). فصرف إسناد الترجي إلى الله تعالى عنه إلى البشر؛ لأنه اللائق بهم دونه تعالى، وهذا كما قالوا في قوله تعالى في حق موسى وهارون: ﭽﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯﭼ طه: ٤٤، أي: اذهبا على رجائكما ذلك، وهذا أقرب؛ لأنه إبقاءٌ للترجي على حقيقته، إلا أن الأول أصنعُ وأبلغُ([[235]](#footnote-236)). وحذف متعلق الاهتداء الذي ذكرناه للعلم به، ولأن فيه مواخاة الفواصل.

* وقوله: ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﭼ آل عمران: ١٠٤. لما ذكرهم تعالى نعمتي الدنيا والآخرة ورجاهم الاهتداء إلى الطريقين الموصلين للنعمتين؛ عقب ذلك الأمر بما هو سبب في إتمام ذلك. و ﭽ ﮗﭼ هذه فيها وجهان:-

**أظهرهما**: أنها للتبعيض([[236]](#footnote-237)).

**والثاني**: [وهو قـول الزجاج؛ أنها للبيان([[237]](#footnote-238))، واستشهد على ذلك بآيات وبكلام العرب، ويكون المأمور بذلك جميع الأمة يأمرون الكفرةَ بالإيمان والعصاةَ بالطاعةِ([[238]](#footnote-239)). وقد حكى الوجهين]([[239]](#footnote-240)) الزمخشري فقال: «من» للتبعيض، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات، ولأنه لا يصلح له إلا من علم المعروف والمنكر، وعلم كيف يرتب الأمر في إقامته وكيف يباشر، فإن الجاهل ربما ينهى عن معروف ويأمر بمنكر، وربما عرف الحكم في مذهبه وجهله في مذهب صاحبه فنهاه عن غير منكر، وقد يغلظ في موضع اللين، ويلين في موضع الغلظة، وينكر على من لا يزيده إنكاره عليه إلا تمادياً، أو على مَن الإنكار عليه عبث، كالإنكار على أصحاب المآصر والجلادين وأضرابهم. وقيل: «من» للتبيين، بمعنى: وكونوا أمّة تأمرون، كقوله تعالى: ﭽﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤﭼ آل عمران: ١١٠([[240]](#footnote-241)). وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر؛ وهو أن المخاطب هل هو عام أم خاص؟ فذهب جماعة إلى الأول، وهذا يناسب أن تكون «من» للتبعيض([[241]](#footnote-242))، وذهب آخرون إلى الثاني، والمراد الأوس والخزرج؛ وهذا يناسب أن تكون «من» للبيان([[242]](#footnote-243)). و«منكم» حال من «أمة»؛ لأنها لو تأخرت لكانت نعتاً لها، وهذا ظاهر على إعرابنا «من» تبعيضية، وإن كانت / بيانية فتتعلق بمحذوف، أي: أعني. وإذا كانت بيانية فليس معنا هنا ما يبين إلا ﭽ ﮘ ﭼ، وحينئذ يلزم تقديم المبيِّن على المبَيَّن، وهو عكس القاعدة([[243]](#footnote-244)). [وفي منكم وجهان:

[90/أ]

**أحدهما**: أنه تام، أي: ولتوجد، و ﭽ ﮗﭼ إما متعلق به وإما بمحذوف على أنه حال من أمة، إذ لو تأخر لكان وصفاً لها.

**والثاني**: أنه ناقص، وفي الخبر حينئذ وجهان:-

 **أظهرهما**: أنه ﭽﮙ ﭼ؛ لأنه محط الفائدة. و ﭽﮗﭼ متعلق بالكون الناقص عند من يرى ذلك، أو بمحذوف على أنه حال.

**والثاني**: أن ﭽﮗﭼ الخبر، ويدعون صفة لأمة، و ﭽ ﮚﭼ آل عمران: ١٠٤، متعلق ب‍ ﭽﮙ ﭼ آل عمران: ١٠٤، وهو يتعدى بإلى تارة، وباللام أخرى]([[244]](#footnote-245)).

و ﭽﮙ ﭼ صفة ل‍ ﭽ ﮘ ﭼ([[245]](#footnote-246)). وقد ورد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحاديث كثيرة وآثار مشهورة، وهو أمر مستحسن في جميع الملل، لا ينكره ذو عقل سليم([[246]](#footnote-247)). قال رسول الله -‘- وقد سئل وهو على المنبر: مَنْ خَيْرُ الناسِ؟ قال: «**آمرهم بالمعروف، وأنهاهم عن المنكر، وأتقاهم للَّه، وأوصلهم**»([[247]](#footnote-248)). وعنه –‘-: «**من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر فهو خليفة اللَّه في أرضه، وخليفة رسوله، وخليفة كتابه**»([[248]](#footnote-249)).

وعن علي --: «**أفضل الجهاد الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. ومن شَنْئِِ الفاسقين وغضب للَّه تعالى، غضب اللَّه له**»([[249]](#footnote-250)).

وعنه –‘-: «**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»([[250]](#footnote-251)).

[90/ب]

وعن حذيفة بن اليمان: **«**يأتي على الناس زمان تكون فيهم جيفة الحمار أحب إليهم من مؤمن يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر**»**([[251]](#footnote-252)). وعن سفيان الثوري. **«**إذا كان الرجل محبباً في جيرانه محموداً عند إخوانه فاعلم أنه مداهن**»**([[252]](#footnote-253)). هذا هو الغالب، ولذلك كان عمر -- يقول: «**ما ترك لك الحق صاحباً يا عمر**»([[253]](#footnote-254)). وكان السلف يتوادون ويتحابون أشد تواد ومحبة، فإذا رأى بعضهم من بعض أدنى شين أنكره عليه ونبهه عليه، فيزداد تحابُّهم. وكان عمر -- يقول: **«**رحم الله من أهدى إليّ عيوبي**»**([[254]](#footnote-255)). وهؤلاء هم الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم. ثم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب ذلك الشيء، فإن كان ذلك الشيء واجباً كان الأمر به واجباً؛ كالصلوات، وأركان الإسلام، وإن كان مندوباً كان كذلك، وإن كان مباحاً كان مباحاً، أي لا حرج في تركه كذلك. / وأما النهي عن المنكر؛ فإن قلنا: إن المنكر هو الحرام؛ فالنهي واجب؛ لأن الحرام واجب الترك. وإن قلنا: إنه يطلق على المكروه كراهة تنزيه؛ كان النهي مندوباً وتركه مكروهاً. واختلف الناس في طريق الوجوب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فمذهب أهل السنة أن طريقه السمع، فإنه لا معروف إلا ما حسَّنه الشرع، ولا منكر إلا ما قبحه أو كرهه([[255]](#footnote-256)). وهذا وافقهم فيه أبو هاشم([[256]](#footnote-257)) من المعتزلة، قال: طريقه السمع وحده. وذهب أبو علي([[257]](#footnote-258)) إلى طريقه النقل والعقل معاً([[258]](#footnote-259)). ثم هو يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والأمكنة والأزمان، فيجب على واحد دون آخر عيناً، وفي وقت دون وقت، وفي مكان دون مكان([[259]](#footnote-260)). ولا إشكال أنه فرض كفاية في الجملة([[260]](#footnote-261))، إلا أن لإقامتهما شروطاً:-

**منها**: أن المنكِر يعرف ما ينكره، كما قدمناه؛ لئلا يقع في العكس([[261]](#footnote-262)).

**ومنها**: أنه لا يأمر ولا ينهى إلا من تحقق منه الترك أو الإقدام، أو يغلب على ظنه ذلك، أما لو رأى من يتوهم أنه يترك واجباً أو يأتي حراماً فلا ينبغي أن يأمره ولا ينهاه؛ لئلا يقع في محذور إساءة الظن، وقد قال تعالى: ﭽ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛﭼ الحجرات: ١٢. **ومنها**: أن لا يتعدى القدر المحتاج إليه، حتى أنه إذا رأى خمراً في قارورة يريق الخمر ولا يكسر القارورة، ومن كسرها ضمن؛ اللهم إلا أن لا يتوصل إلى إزالة ذلك إلا بكسرها فيعذر.

**ومنها**: أن يأتي به على التدريج، فيبدأ بالأخف فالأخف، فإذا قدر على إزالته بطريق سهل فلا يعدل لما فوقه، قال تعالى: ﭽﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟﭼ الحجرات: ٩ ثم ترقى للأغلظ بقوله: ﭽﮦ ﮧ ﮨ ﭼ الحجرات: ٩، وكذا في أمر الصائل عليك إذا اندفع بالصيحة فلا تضربه بعصاً، أو بعصاً فلا تضربه بالسيف.

**ومنها**: أن لا يثور بذلك مفسدة هي أشد من ارتكاب ذلك المنكر أو من تحصيل ذلك المعروف، فإن تساويا فلك الخيار.

[91/أ]

**ومنها**: أن يكون / أن لا تعجبه نفسه في ذلك، فربما خذل بسبب ذلك، فيؤدي إلى قطع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. يحكى عن أبي سعيد **«**أنه رأى في زورق بدجلة جراراً من خمر لبعض أهل الدولة ممن له شأن، فطلع لذلك الزورق وكسر من تلك الجرار جملة إلا قليلاً، ثم صعد وترك الباقي، فقيل له في ذلك، فقال: لا زلت مخلصاً في ذلك حتى حدثتني نفسي: من مثلك يا أبا سعيد، تفعل وتفعل؟! فخفت أن أخذل حينئذ فتركت ما بقي**»**.

**ومنها**: أن يفعل ذلك لمحض حق الله تعالى، كقتال من يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا، لا ليقال شجاع جريء، وما أغر هاتين الخصلتين! وقد ذكر أبو بكر الرازي في أحكامه أن [دماء]([[262]](#footnote-263)) أصحاب الضرائب والمكوس مهدرة، وأنه يجوز اغتيالهم، وأنه متى ظفر بأحد منهم وجب قتله([[263]](#footnote-264)).

ومثله ما يحكى عن الحسن **«**أنه سئل عن بعض المكاسين وقد أرهقه العطش وأدى ذلك إلى موته أيسقى؟ فقال: لا، فقيل له: يموت! فقال: يموت إلى اللعنة**»**([[264]](#footnote-265)). فشتان بين هذا وبين من يعظمهم ويصدّرهم في المجالس ويأخذ بشهاداتهم، إنا لله وإنا إليه راجعون.

وقوله ﭽﮜ ﭼ ﭽ ﮞ ﭼ بعد قوله ﭽ ﮙ ﮚ ﮛ ﭼ من باب ذكر الخاص بعد العام تعظيماً لشأنه ورفعاً من قدره([[265]](#footnote-266))، كقوله : ﭽﮡ ﮢ ﮣ ﮤﭼ البقرة: ٩٨؛ لأنهما أعظم الخيور([[266]](#footnote-267)). [قال الزمخشري مقرراً لذلك: فإن قلت. كيف قيل: ﭽ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝﭼ؟ قلت: الدعاء إلى الخير عامّ في التكاليف من الأفعال والتروك، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر خاص، فجيء بالعام ثم عطف عليه الخاص إيذاناً بفضله، كقوله: ﭽﭔ ﭕﭼ البقرة: ٢٣٨([[267]](#footnote-268))]([[268]](#footnote-269)). وزعم قوم([[269]](#footnote-270)) أنه لا ينكر على السلاطين ما يرتكبونه من الحرام وقتل الأنفس التي حرم الله. وهذا محمول على أنه يثور فتنة وتنشأ مفسدة هي أعظم من تلك الجرائم، وإلا فإذا علم أن ذلك السلطان يهتدي ويرجع فلا خلاف في أمره بالمعروف([[270]](#footnote-271)). ومن طريف ما يحكى أن بعض الخلفاء سأل بعض العلماء فقال: يا فلان! ما خبر بلغنا؟ قال: وما هو؟ قال: إن الذنوب محطوطة عن الخلفاء. فقال: يا أمير المؤمنين، أيما أعظم، / الخلفاء أم الأنبياء؟ فقال: بل الأنبياء. قال: فقد قال الله تعالى: ﭽﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﭼ سورة ص: ٢٦ الآية. وسيأتي هذا مبيناً في سورة (ص).

[91/ب]

وقرأ عثمان بن عفان وابن الزبير: **«وينهون عن المنكر ويستعينون بالله على ما أصابهم»**([[271]](#footnote-272))، وفي ذلك تثبيت للآمر الناهي وتشجيع على الإقدام عليهما، وإعلام أنه سيصيبه من ذلك أذى، فيطلب الإعانة من ربه على ما كاد له. ومثله في هذا المعنى قوله: ﭽ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯﭼ لقمان: ١٧، وطّنه على ما سيصيبه إن وقع([[272]](#footnote-273)). غير أن هذا لا يثبت قرآناً؛ لكونه زيادة على ما في سواد العامة، وفي قوله: ﭽﮢ ﮣ ﮤﭼ ما يغني عن ذلك، فإن فيه بشارةً لمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بالظفر بالبغية والفوز بكل خير([[273]](#footnote-274)). و ﭽ ﮣ ﭼ إما فصل وإما مبتدأ([[274]](#footnote-275)).

* قوله: ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕﭼ آل عمران: ١٠٥. هذه الآية كالشرح والتأكيد لقوله: ﭽ ﭵ ﭶﭷ ﭼ آل عمران: ١٠٣، كأنه قيل: ولا تفرقوا كتفرق هؤلاء، كما شرح قوله: ﭽﭱ ﭲ ﭳ ﭴﭼ آل عمران: ١٠٣، بقوله: ﭽﮖ ﮗ ﮘﭼ آل عمران: ١٠٤ الآية، فإن هذا هو الاعتصام بحبل الله([[275]](#footnote-276)). واختلف المفسرون في المراد بهؤلاء: فعن ابن عباس: **«**هم الأمم السالفة اختلفوا في الدين**»**([[276]](#footnote-277)). وعن الحسن: **«**هم اليهود والنصارى صاروا فرقاً**»**([[277]](#footnote-278)).

وبهذا بدأ الزمخشري([[278]](#footnote-279)). وعن أبي أمامة([[279]](#footnote-280)):**«**هم الحرورية**»**([[280]](#footnote-281))([[281]](#footnote-282)).

وروي في ذلك حديث([[282]](#footnote-283)). قلت: والحرورية هم الذين خرجوا عن طاعة
علي -- حين حَكَّمَ أبا موسى وعمرو بن العاص، وقالوا: التحكيم ليس إلا لله. وسبب تسميتهم بالحرورية أن علياً -- ناظرهم بحروراء([[283]](#footnote-284))؛ اسم مكان؛ في قصة طويلة، فنسبوا إليها، فصار ذلك علماً على الخوارج([[284]](#footnote-285))، ومنه قول عائشة: **«**أَحرُورِيَّةٌ أنتِ؟!**»** ([[285]](#footnote-286)) نسبتها إلى هؤلاء لجهلهم بالدين. وعن قتادة: **«**هم أصحاب البدع من هذه الأمة**»**([[286]](#footnote-287)).

[92/أ]

وقد استشكل بعض الناس / هذين القولين فقال: كيف يقولان ذلك ومبتدعة هذه الأمة والحرورية لم يكونوا إلا بعد موت رسول الله –‘- بزمان؟! وكيف نهى الله المؤمنين أن يكونوا كمثل قوم ما ظهر تفرقهم ولا بدعهم إلا [بعد]([[287]](#footnote-288)) موت النبي –‘-، وانقطاع الوحي؟! فإنك لا تنهى زيداً أن يكون مثل عمرو إلا بعد تقدم أمر مكروه جرى من عمرو، فليس لقولهما وجه إلا أن يكون ﭽﮩ ﮪﭼ آل عمران: ١٠٥، من الماضي الذي أريد به المستقبل، فيكون المعنى: ولا تكونوا كالذين يتفرقون ويختلفون، فيكون ذلك من إعجاز القرآن وإخباره
بما لم يقع ثم وقع([[288]](#footnote-289))، انتهى. وهذا هو الذي أراداه، أو يكونان أرادا أن هذين الفريقين مثل من ذكر في الآية، والأمر في ذلك قريب سهل. وهذا كما قيل في قوله: ﭽﭟ ﭠ ﭡ ﭢﭼ القدر: ٣، قيل في التفسير –كما سيأتي- إنها مدة مُلْكِ بني أمية، ويدل له رؤياه -- **«أَنَّ قِردةً تنـزو على منبره»** ([[289]](#footnote-290))، وفسّر بذلك.
ولما نقل الزمخشري قول قتادة قال: وقيل: هم مبتدعوا هذه الأمة، وهم المشبهة([[290]](#footnote-291))  والمجبرة([[291]](#footnote-292)) والحشوية([[292]](#footnote-293))، وأشباههم([[293]](#footnote-294))، انتهى.

من عدا أهل عقيدته من الناس هو عنده أحد هذه الأصناف التي ذكرها. وحذف متعلق التفرق والاختلاف للعلم به، أي: تفرقوا عن الحق والجماعة، واختلفوا على أنبيائهم وعلمائهم. أو يكون المراد: لا تكونوا من أهل التفرق والاختلاف من غير نظر إلى متعلق خاص، فيكون الحذف اقتصاراً. والمراد بالبينات الدلائل الواضحة والحجج البالغة من كتب الله تعالى وما أظهر على يد أنبيائه من المعاجز، وهذا أقبح لشأنهم كونهم يتفرقون ويختلفون مع وجود ما يزعهم عن ذلك؛ وهو مجيء البينات على صدق من جاءهم؛ الموجب لاجتماعهم وائتلافهم.

[92/ب]

وقيل: البينات على قول ابن عباس الآيات التي أنزلها الله تعالى على أهل كل ملةٍ؛ لأنه فسر هؤلاء بالأمم السالفة. وعلى قول الحسن بأنها التوراة والإنجيل؛ لأنه فسرهم باليهود / والنصارى.

وعلى قول أبي أمامة وقتادة هي القرآن([[294]](#footnote-295)). ثم أخبر تعالى أن لهؤلاء المنهيّ عن التشبه بهم عذاب متبالغ في العظم والفظاعة، وذلك أن رتب العذاب متفاوتة بحسب رتب الذنوب المعذب عليها، ألا ترى أن عذاب أبي طالب من بين سائر الكفار أخف عذابٍ؟!([[295]](#footnote-296)) وعذاب المعصية دون عذاب الكفر، ثم عذاب المعاصي متفاوت في نفسه أيضاً([[296]](#footnote-297)). وﭽﯔﭼ يجوز ارتفاعه بالابتداء، والخبر قبله الجار، والجملة خبر لأولئك([[297]](#footnote-298)).

1. () قال ابن مجاهد في السبعة ص (214): "قال حفص عن عاصم: الحَج الاسم، والحِج الفعل"، قال ابن مجاهد: "وهذا غلط، إنَّما الحَجُّ -بالفتح- الفعل، والحِجُّ -بالكسر الاسم"، والصواب: أنهما لغتان بمعنى واحد، كما أشار أبو حيان، وهو ما رآه الطبري إذ قال في تفسيره (5/618): منكِراً على من يُفرِّق بين المـعنيين تبعاً للقراءة: "وهذا قول لم أر أهل المعرفة بلغات العرب ومعاني كلامهم يعرفونه، بل رأيتهم مجمعين على ما وصفت من أنَّهما لُغتان بمعنى واحد". [↑](#footnote-ref-2)
2. () الثُّريَّا مجموعة من النجوم في صورة الثور، وكلمة النجم علم عليها، ينظر: تاج العروس (37/270)، المعجم الوسيط (1/95). [↑](#footnote-ref-3)
3. () إيلياء: مدينة بيت المقدس، ومنهم من يقصر فيقول: إيليا، وجبل إيلياء هو: الجبل المحيط بالمدينة المقدسة. ينظر: تهذيب اللغة (15/332). والعقبة هي عقبة أَفِيْق، بالفتح ثم الكسر وياء ساكنة وقاف، وهي قرية من حوران في طريق (الغور)، والعامة تقول: (فيق)، تنزل هذه العقبة إلى (الغور) وهو الأردن، وهي عقبة طويلة نحو ميلين. أفاده ياقوت في معجم البلدان (1/233)، المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية ص (34). [↑](#footnote-ref-4)
4. () ينظر: الجنى الداني في الحروف والمعاني للمرادي ص (196). [↑](#footnote-ref-5)
5. () البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين (1/141)، همع الهوامع (1/85)، والأصائل: جمع أصيل، وهو وقت غروب الشمس. ينظر: لسان العرب (11/16) مادة: (أصل). [↑](#footnote-ref-6)
6. () العضب: القطع، عَضَبَهُ يَعْضِبُهُ عَضْبَاً، وتدعوا العرب على الرَّجل فتقول: ماله عضبه الله؟، يدعون عليه بقطع يده ورجله، ومنه سمي السيف عضباً، وكأن من انتهى إلى ألا يقدر أن يستمسك على الراحلة ولا يثبت عليها بمنزلة من قطعت أعضاؤه، إذ لا يقدر على شيء. ينظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهيَّة (2/509). [↑](#footnote-ref-7)
7. () أخرجه الترمذي في كتاب الحج، (بلفظ: السبيل الزاد والراحلة) باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة ص (835) رقم: (813) وحسنه، وفي كتاب التفسير، باب سورة آل عمران رقم (3005)، وابن ماجة في كتاب المناسك، باب ما يوجب الحج ص (507) رقم: (2896)، والحاكم في المستدرك (1/442) بنحوه عن عباس، وإسناده ضعيف،، والبيهقي في كتاب الحج باب: بيان السبيل الذي بوجوده يجب الحج إذا تمكن من فعله (4/330) رقم: (8623)، والطبري في جامع البيان (7/39)، وصححه الحاكم على شرطهما ووافقه الذهبي، قال المباركفوري في التحفة (3/245): الظاهر أن الترمذي حسنه لشواهده وإلا ففي سند هذا إبراهيم بن يزيد، وقال الحافظ ابن حجر عن إبراهيم في التقريب ص (95): متروك الحديث، قال الصنعاني: (حديث الباب يدل أنه أريد بالزاد الحقيقة وهو وإن ضعفت طرقه فكثرتها تشد ضعفه). سبل السلام للصنعاني (2/180)، وضعفه الألباني في إرواء الغليل (4/160). [↑](#footnote-ref-8)
8. () أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (4/90) عن وكيع به، والترمذي في سننه (3316) من طريق أبي جناب به مطولاً، والبيهقي (4/331)، من طريق عكرمة عن ابن ابن عباس، ورواه الطبري عن ابن عباس (5/610). وينظر: المحرر الوجيز (1/333)، التفسير الكبير (8/167)، الجامع لأحكام القرآن (5/222). [↑](#footnote-ref-9)
9. () رواه الطبري في جامع البيان (5/612) بسنده عن محمد بن عباد بن جعفر يحدث عن ابن عمر... فذكره، وينظر: المحرر الوجيز (2/298)، زاد المسير (1/308)، الجامع لأحكام القرآن (5/222). [↑](#footnote-ref-10)
10. ()رواه الطبري في جامع البيان (5/610) عن عمر بن الخطاب وسعيد بن جبير، ونسبه ابن عطية في المحرر الوجيز (2/298) لعمر بن الخطاب وابن عباس وعطاء وسعيد بن جبير، وهو مذهب جماهير الفقهاء من الحنفية والشافعية، وينظر: تبيين الحقائق للزيلعي, وحاشية الشلبي (2/4)، العناية شرح الهداية للبابرتي (2/409)، المجموع للنووي (7/75). نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي (3/242)، المغني لابن قدامة (3/215). وهو قول سحنون, وابن حبيب من المالكية، وينظر: (مواهب الجليل) للحطاب (3/448). قال الصنعاني: (قد ذهب إلى هذا التفسير أكثر الأمة فالزاد شرط مطلقاً والراحلة لمن داره على مسافة). ينظر: سبل السلام للصنعاني (2/180). وهو قول الضحاك بن مزاحم, والحسن البصري, ومجاهد, وسعيد بن جبير, ومحمد بن علي بن الحسين, وأيوب السختياني وأحد قولي عطاء. ينظر: المحلى لابن حزم (7/54). [↑](#footnote-ref-11)
11. () قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (2/510): اختلف العلماء في حكم المريض والمعضوب بعد إجماعهم أنه لا يلزمهما السير إلى الحج، لأن الحج إنما فرضه الله على المستطيع إجماعاً، والمريض والمعضوب لا استطاعة لهما. وينظر: بداية المجتهد (2/624)، التلقين في الفقه المالكي لابن نصر الثعلبي (1/185)، المبسوط (4/275)، المحرر الوجيز (1/335)، أحكام القرآن لابن العربي (1/394)، المجموع (7/93). [↑](#footnote-ref-12)
12. () ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (1/396). [↑](#footnote-ref-13)
13. () مذهب أبي حنيفة وأحمدَ وجماعةٍ أن وجود المحرم شرط في الوجوب، ذكر ذلك ابن رشد في بداية المجتهد (2/628) وابن قدامة في المغني (5/30)، وينظر: أحكام القرآن للجصاص (2/24)، المحرر الوجيز (2/298)، البحر المحيط (3/14)، ونقل الرأي الآخر فقال في المغني (5/31): "وقال ابن سيرين، ومالك، والأوزاعي، والشافعي: ليس المحرم شرطاً في حجِّها بحال". وقال الجصاص في أحكام القرآن (2/24): وعندنا أن وجوب المحرم للمرأة من شرائط الحج. وقال أبو حيان في البحر المحيط (3/14): ولا حج على المرأة إلا إذا كان معها ذو محرم، واختلف إذا عدمته..." [↑](#footnote-ref-14)
14. () ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (1/393). [↑](#footnote-ref-15)
15. () ينظر: الجامع لأحكام القرآن (2/512). واختلف عن مالك في جواز ذلك على قولين فروى عنه ابن وهب: لا بأس بذلك، وروى عنه ابن القاسم: لا أرى ذلك. ينظر: النَّوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني (2/319)، ونقل القولين ابن عطية في المحرر الوجيز (1/334)، قال ابن قدامة في المغني (5/10): "وإن كان يسأل الناس كره له الحج لأنه يضيق على الناس، ويحمل كلا عليهم في التزام ما لا يلزمه"، وقال النووي في المجموع (7/78): "مذهبنا أنه لا يلزمه الحج، وبه قال أبو حنيفة وأحمد، ونقله ابن المنذر عن الحسن البصري ومجاهد وسعيد بن جبير وأحمد وإسحاق، وبه قال بعض أصحاب مالك، قال البغوي: هو قول العلماء". [↑](#footnote-ref-16)
16. () العناية شرح الهداية للبابرتي (2/417)، مغني المحتاج للشربيني (1/464)، الشرح الممتع لابن عثيمين (7/25). [↑](#footnote-ref-17)
17. () ينظر: المحرر الوجيز (2/298)، أحكام القرآن لابن العربي (1/393)، الجامع لأحكام القرآن (2/509). [↑](#footnote-ref-18)
18. () اختلفوا في صحة وقوفه من الصبي: فذهب مالك والشافعي وأحمد إلى جواز ذلك، بحيث أن المميز يُحرم عن نفسه بإذن وليه، وغير المميز يُحرم عنه وليه، ومع منه أبو حنيفة. ينظر: بداية المجتهد (2/622)، المحرر الوجيز (2/293). [↑](#footnote-ref-19)
19. () ينظر: بداية المجتهد (2/623)، المحرر الوجيز (2/297). [↑](#footnote-ref-20)
20. () ينظر: بداية المجتهد (2/623)، المحرر الوجيز (2/297). [↑](#footnote-ref-21)
21. () نقل ابن عطية في المحرر الوجيز (2/297) عن مالك: أنه كره أن يحج أحد في البحر إلا مثل أهل الأندلس الذين لا يجدون منه بداً. وينظر: الجامع لأحكام القرآن (5/221). [↑](#footnote-ref-22)
22. () روى هذا القول الطبري في جامع البيان (5/615) عن ابن الزبير والضحاك، وينظر: المحرر الوجيز (2/296)، أحكام القرآن لابن العربي (1/309)، وقد انتصر لمالك بأنه على قدر الطاقة، وضعف رأي غيره، وذكر ذلك ابن عطية في المحرر الوجيز (1/333)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (5/223)، وبسط القول في المسألة ابن رشد في بداية المجتهد (2/623). [↑](#footnote-ref-23)
23. () المقصود بالراحلة: آلة الركوب، والأصل فيها المركب من الإبل ذكرا ً كان أو أنثى. المصباح المنير (مادة: ر ح ل) (1/222). [↑](#footnote-ref-24)
24. () ينظر: المحرر الوجيز (2/296)، أحكام القرآن لابن العربي (1/393)، التفسير الكبير (8/167)، بداية المجتهد (1/623). [↑](#footnote-ref-25)
25. () هذا قول علي -- روي عنه أنه قال لشيخ كبير لم يحج: جهز رجلاً يحج عنك، وإلى هذا ذهب الثوري وأبو حنيفة وأصحابه، وابن المبارك وأحمد وإسحاق. ينظر: المحرر الوجيز (2/296)، الجامع لأحكام القرآن (2/511)، بداية المجتهد (2/626). [↑](#footnote-ref-26)
26. () أخرجه عنه الطبري في جامع البيان (5/615)، ابن المنذر في تفسيره (1/309)، رقم (751)، وابن أبي حاتم في تفسيره (3/714) برقم (3863) من طريق جويبر عن الضحاك قال: "إن كان فقيراً وهو صحيح شاب فليؤجر نفسه بالأكلة والعقبة حتى يحج". وينظر: التفسير الكبير (8/168)، الجامع لأحكام القرآن (2/509). [↑](#footnote-ref-27)
27. () قيد بعض المفسرين الاستطاعة وأطلقها بعضهم، وممن أطلقها الطبري في جامع البيان (5/616)، حيث اعتمد في ذلك على ظاهر الآية، وبتضعيف الروايات التي تقيد ذلك بالزاد والراحلة، ومما قاله: "وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب قول من قال بقول ابن الزبير وعطاء، أن ذلك على قدر الطاقة، لأن السبيل في كلام العرب الطريق..."، وقال ابن عطية في المحرر الوجيز (2/296)، -بعد ذكر خلاف العلماء-: "وهذا أنبل كلام، وجميع ما حكي عن العلماء لا يخالف بعضه بعضاً، الزاد والراحلة على الأغلب من أمر الناس في البعد، وأنهم أصحاء غير مستطيعين للمشي على الأقدام، والاستطاعة -متى تحصلت- عامَّة في ذلك وغيره"، قال الرازي في التفسير الكبير (8/168): "فتخصيص هذه الاستطاعة بالزاد والراحلة ترك لظاهر اللفظ، فلا بد فيه من دليل منفصل، ولا يمكن التعويل في ذلك على الأخبار المروية في هذا الباب، لأنها أخبار آحاد فلا يترك لأجلها ظاهر الكتاب لا سيما وقد طعن محمد بن جرير الطبري في رواة تلك الأخبار...". وينظر: أحكام القرآن لابن العربي (1/393). [↑](#footnote-ref-28)
28. () الكشاف (1/390، وينظر: جامع البيان (5/618)، ولم يذكر غيره، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه (1/303) ولم يذكر غيره، ابن عطية في المحرر الوجيز (2/294) وصرح بأنه بدل بعض من كل. قال انحاس في إعراب القرآن (1/172): "وهذا قول أكثر النحويين". [↑](#footnote-ref-29)
29. () ينظر: الكامل للمبرد (2/905)، معاني القرآن وإعرابه (1/303)، إعراب القرآن للنحاس (1/396)، مشكل إعراب القرآن ص (101)، الإملاء (1/241)، شرح التسهيل لابن مالك (3/194). [↑](#footnote-ref-30)
30. () نسب هذا القول لابن السيد ابن هشام في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص (694). [↑](#footnote-ref-31)
31. () ينظر: الكامل للمبرد (2/905)، معاني القرآن وإعرابه (1/303)، إعراب القرآن للنحاس (1/172)، المحرر الوجيز (2/294)، مشكل إعراب القرآن ص (101)، الإملاء (1/241)، شرح التسهيل لابن مالك (3/194)، وأجاز ابن الأنباري الإعرابين، أي: إعراب الأكثرين وإعراب الكسائي، في كتابه البيان في إعراب غريب القرآن ص (188). [↑](#footnote-ref-32)
32. () ينظر: المحرر الوجيز (2/294). [↑](#footnote-ref-33)
33. () ينظر: البحر المحيط (2/14). والقول بأن (مَنْ) شرطية ذهب إليه الكسائي، وخالفه أبو حيان في هذا القول؛ ورجَّح بأنها بدل بعض من كل، فقال: "الأول أولى لقلة الحذف فيه وكثرته في هذا". وينظر: مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع (3/1289). [↑](#footnote-ref-34)
34. () وهذا اختيار الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (1/447)، والنحاس في إعراب القرآن (1/396)، والعكبري في الإملاء (1/241)، والواحدي في الوجيز (1/224)، وابن عطية في المحرر الوجيز (1/477)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (4/146)، وأبو حيان في البحر المحيط (3/12)، وينظر: ترجيحات أبي حيان في التفسير ص (237). وخلاصة ما توصل إليه الباحث: أن الأحسن في إعرابها ما ذهب إليه أبو حيان ومن وافقه؛ لقلة الحذف فيه، ولكونه قول أكثر النحويين. [↑](#footnote-ref-35)
35. () البيت للأقيشر الأسدي، وهو في لسان العرب: مادة: (قفز) (5/396). والتلاد: المال القديم. لسان العرب مادة: (تلد) (3/100)، النشب: ما لا يستطيع الإنسان حمله من أموال كالدور. لسان العرب مادة: (نشب) (1/757)، القواقيز: أقداح الخمر. مختار الصحاح ص (253) مادة: (ق ز ز). [↑](#footnote-ref-36)
36. () ينظر: التفسير الكبير (8/166). وذكره ابن هشام في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص (694). [↑](#footnote-ref-37)
37. () كأبي حيان في البحر المحيط (2/14). [↑](#footnote-ref-38)
38. () ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (1/392). [↑](#footnote-ref-39)
39. () ينظر: المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-40)
40. () ينظر: جامع البيان (5/624)، زاد المسير (1/309)، التفسير الكبير (8/168). [↑](#footnote-ref-41)
41. () ينظر: جامع البيان (5/624)، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (3/715)، الكشاف (1/185)، المحرر الوجيز (2/299)، التفسير الكبير (8/168). ومعناه: ومن لم يحج على سبيل التغليظ البالغ في الزجر فترك الحج مع الإستطاعة، وإلى هذا ذهب الزمخشري فقال: "ومن كفر مكان من لم يحج تغليظاً على تارك الحج"، وهذا يلزم منه أن تارك الحج بمجرد الترك يخرج من ربقة الإيمان، ومن اسمه، ومن حكمه، لأنه عنده غير مؤمن ومخلد تخليد الكفار، وسيأتي بيان منهج أهل السنة والجماعة في هذه المسألة بعد قليل. وينظر: الانتصاف لابن المنير (1/390)، المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف (1/290). [↑](#footnote-ref-42)
42. () أخرجه الطبري في جامع البيان (5/622)، وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (3/714) والبيهقي في الشعب (3974) من طريق أبي حذيفة به، وذكره ابن عطية في المحرر الوجيز (2/299). [↑](#footnote-ref-43)
43. () أخرجه عنه الطبري في جامع البيان (5/622)، وذكره عنه ابن عطية في المحرر الوجيز (2/299)، وابن الجوزي في زاد المسير (1/309). [↑](#footnote-ref-44)
44. () أخرجه عنه الطبري في جامع البيان (5/624)، وذكره الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (1/304) دون نسبة، وذكره عن السدي البغوي في تفسيره (1/227) بنحوه، وابن عطية في المحرر الوجيز (2/299)، وذكر نحوه ابن الجوزي في زاد المسير (1/309) ونسبه لابن عمر، وأبو حيان في البحر المحيط (3/12) وفيه: "فهذا كفرُ معصيةٍ". [↑](#footnote-ref-45)
45. () نسبه لابن عباس ابن الجوزي في زاد المسير (1/309). ومعناه: ومن جحد فريضة الحج، وهذا هو معتقد أهل السنة والجماعة، فإن قاعدة أهل السنة والجماعة، توجب أن تارك الحج لا يكفر بمجرد تركه قولاً واحداً، ولأن الصحابة -رضوان الله عليهم- لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة، فيتعين حمل الآية على ترك الحج جاحداً لوجوبه، وحينئذٍ يكون الكفر راجعاً إلى الاعتقاد لا إلى مجرد الترك. [↑](#footnote-ref-46)
46. () أخرجه الطبري في جامع البيان (5/619)، عن ابن عباس، وابن أبي حاتم في تفسيره (3/715) من طريق عاصم بن أبي النجود عن ابن عباس بنحوه، وينظر: النكت والعيون (1/411)، الوسيط (1/470)، معالم التنزيل (2/74)، المحرر الوجيز (2/299)، زاد المسير (1/428)، الجامع لأحكام القرآن (4/153)، تفسير ابن كثير (1/365). قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (1/304): "ليس بين الأمة خلاف في أن من قال: إن الحج غير واجب على من قدر عليه كافر". [↑](#footnote-ref-47)
47. () أخرجه الطبري في جامع البيان (5/619)، وينظر: تفسير البغوي (2/74)، المحرر الوجيز (2/299)، زاد المسير (1/309). [↑](#footnote-ref-48)
48. () أخرجه الطبري في جامع البيان (5/620) من طريق هشام بن حسان، وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (517-تفسير) من طريق هشام بن حسان به. وينظر: تفسير البغوي (2/74)، المحرر الوجيز (2/299)، زاد المسير (1/309)، البحر المحيط (3/14). [↑](#footnote-ref-49)
49. () أخرجه الطبري في جامع البيان (5/619) من طريق جويبر، وينظر: المحرر الوجيز (2/299)، زاد المسير (1/309)، البحر المحيط (3/14) . [↑](#footnote-ref-50)
50. () أخرجه عنه الطبري في جامع البيان (5/619)، ذكره ابن عطية في المحرر الوجيز (2/299)، وابن الجوزي في زاد المسير (1/309). [↑](#footnote-ref-51)
51. () قال الطبري في جامع البيان (5/624): "وأولى التأويلات بالصواب في ذلك قول من قال: معنى " ومن كفر" ومن جحد فرض ذلك وأنكر وجوبه؛ فإن الله غنيٌ عنه وعن حجه وعن العالمين جميعاً". [↑](#footnote-ref-52)
52. () تقدم تخريجه ص (379). [↑](#footnote-ref-53)
53. () سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي، أحد فقهاء المدينة السبعة الكبار، توفي سنة (94)ه‍. ينظر: سير أعلام النبلاء (5/205)، تهذيب التهذيب (2/689). [↑](#footnote-ref-54)
54. () ذكره الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (1/304) دون نسبة، وذكره عن ابن المسيب البغوي في معالم التنـزيل (1/227)، والزمخشري في الكشاف (1/419)، وذكره ابن حجر في العجاب (2/720)، من تفسير سفيان الثوري عزواً إلى ابن المسيَّب، وذكر القول دون عزو الماوردي في النكت والعيون (1/412). [↑](#footnote-ref-55)
55. () المحرر الوجيز (2/300). [↑](#footnote-ref-56)
56. () مشكل إعراب القرآن لمكي ص (101)، الدر المصون (3/324). [↑](#footnote-ref-57)
57. () ينظر: جامع البيان (7/52)، الكشاف (1/421)، المحرر الوجيز (2/300)، التفسير الكبير (8/171). [↑](#footnote-ref-58)
58. () ما بين المعقوفتين ألحقه المؤلف في الحاشية. [↑](#footnote-ref-59)
59. () وقيل: شأس -بالهمز- وأشهر ما عُرف عنه أنه من بني قينقاع، وفتنته هذه بين الأوس والخزرج، السيرة النبوية لابن هشام (3/93)، الروض الأنف (2/415). [↑](#footnote-ref-60)
60. () يُقال: فلانٌ شديدُ الشَّكيمة إذا كان ذا عارضةٍ وَجِدٍّ. والشَّكيمة قوَّة القلب. وشدة النَّفْسِ وأنفتها. وقيل: هو أن يكون صارماً حازمًا، وفلانٌ ذو شكيمة إذا كان لا يَنْقاد، وأصله من شكيمة اللِّجام فإن قوَّتها تدلُّ على قوَّة الْفَرَسِ. ينظر: لسان العرب مادة: (شكم) (12/324). [↑](#footnote-ref-61)
61. () بنو قيلة: الأنصار من الأوس والخزرج، وقيل: اسم أمٍّ لهم قديمة وهي: قيلة بنت كاهل، قضاعيَّة، ويقال: بنت جفنة غسانية. ينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص (332)، اللسان (قيل). [↑](#footnote-ref-62)
62. () وقعة بين الأوس والخزرج في الجاهليَّة، ولهم فيها أيام مشهورة، هلك فيها كثير من صناديدهم وأشرافهم، وبُعاث أسم أرض عرفت بها، وكان الظفر يومئذ للأوس على الخزرج، السيرة النبوية لابن هشام (1/555)، الروض الأنف (2/243). [↑](#footnote-ref-63)
63. () أخرجها الطبري في جامع البيان (5/627)، وابن المنذر في تفسيره (1/311)، رقم (759)، وابن أبي حاتم في تفسيره (3/716) من طريق سلمة به مختصراً جداً، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (2/57) إلى ابن المنذر وأبي الشيخ. وينظر: السيرة النبوية لابن هشام (1/555)، أسباب النزول لواحدي ص (116)، المحرر الوجيز (2/301). [↑](#footnote-ref-64)
64. () أخرجه الطبري في جامع البيان (5/627) عند تفسير الآية التالية عن زيد بن أسلم بلفظ: "نزلت في رجل من يهود حاول الإغراء بين الحيين من الأوس والخزرج...". وينظر: المحرر الوجيز (2/300)، زاد المسير (1/309). [↑](#footnote-ref-65)
65. () ينظر: زاد المسير (1/309)، التفسير الكبير (8/171)، البحر المحيط (3/16). [↑](#footnote-ref-66)
66. () ينظر: المحرر الوجيز (2/301) ونسبه للحسن وقتادة والسدي، التفسير الكبير (8/171) ونسبه للحسن. [↑](#footnote-ref-67)
67. () ذكره ابن عطية في المحرر الوجيز (2/300)، ونسبه ابن الجوزي لابن عباس في زاد المسير (1/212). [↑](#footnote-ref-68)
68. () أخرجه الطبري في جامع البيان عن السدي (5/625) واختاره، وينظر: تفسير القرآن للسمرقندي (1/258)، البسيط (5/345)، المحرر الوجيز (2/300)، التفسير الكبير (8/172). [↑](#footnote-ref-69)
69. () ينظر: البسيط (5/454)، المحرر الوجيز (2/300)، البحر المحيط (3/16)، مدارك التنزيل للنسفي (1/171). [↑](#footnote-ref-70)
70. () ينظر: الكشاف (1/421)، التفسير الكبير (8/172). [↑](#footnote-ref-71)
71. () البحر المحيط (3/16). [↑](#footnote-ref-72)
72. () تفسير الراغب (1/746). [↑](#footnote-ref-73)
73. () ما بين المعقوفتين ألحقه المؤلف في الحاشية. [↑](#footnote-ref-74)
74. () يشير إلى قول النبي ‘: "من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها، وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء"، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: الحث على الصدقة ولوبشق تمرة أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار، حديث رقم: (2351)، وأخرجه في كتاب: العلم، باب: من سن في الإسلام سنة حسنة أو سيئة، ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، حديث رقم (3800). [↑](#footnote-ref-75)
75. () ينظر: المحرر الوجيز (2/302). [↑](#footnote-ref-76)
76. () قراءة شاذة: من أصده. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص (22)، الكشاف (1/185)، المحرر الوجيز (2/302)ونسبها للحسن، التفسير الكبير (8/172)، البحر المحيط (3/14)، الجامع لأحكام القرآن (5/233). [↑](#footnote-ref-77)
77. () هو: غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر، أبو الحارث، من فحول الطبقة الثانية، يكنى ذا الرمة، قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة. توفي سنة (117). ينظر: الأغاني (5/18)؛ وخزانة الأدب للبغدادي (1/151). [↑](#footnote-ref-78)
78. () هذا صدر البيت، وعجزه: (صدود السَّوافي عن رؤوس المـخارم). ينظر: ديوان ذي الرُّمّة: ص (771)، وروايته فيه: **((أناس أصدوا الناس بالضرب عنهم))**، وهو في البحر المحيط (3/21)، وشواهد الكشاف: 4/258. والمخارم: الجبال. لسان العرب مادة: (خرم) (12/171). [↑](#footnote-ref-79)
79. () ينظر: التفسير الكبير (8/172). [↑](#footnote-ref-80)
80. () لم أقف على القائل، وأنشده أبو عبيدة في مجاز القرآن (1/319)، وهو في الزَّاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري (2/209)، والدر المصون (3/329). [↑](#footnote-ref-81)
81. () ما بين المعقوفتين ألحقه المؤلف في الحاشية وعليه علامة الصحة. [↑](#footnote-ref-82)
82. () ينظر: جامع البيان (5/625)، التفسير الكبير (8/172). [↑](#footnote-ref-83)
83. () ينظر: معاني القرآن وإعرابه (1/304)، المحرر الوجيز (2/302)، زاد المسير (1/309). [↑](#footnote-ref-84)
84. () ينظر: معاني القرآن للفراء (1/227)، جامع البيان (5/625)، معاني القرآن وإعرابه (1/304)، وإعراب القرآن للنحاس (1/397)، المحرر الوجيز (2/302)، الدر المصون (3/326). [↑](#footnote-ref-85)
85. () ينظر: النكت والعيون (1/412)، والكشاف (1/185)، والمحرر الوجيز (2/302)، والتفسير الكبير (8/172)، والجامع لأحكام القرآن (5/233)، الدر المصون (3/326). [↑](#footnote-ref-86)
86. () ينظر: جامع البيان (5/626)، مجاز القرآن لأبي عبيدة (1/98)، الكشاف (1/185). [↑](#footnote-ref-87)
87. () الكشاف (1/185). وذكرهما الرازي في التفسير الكبير (8/172). [↑](#footnote-ref-88)
88. () ينظر: الكشاف (1/185)، زاد المسير (1/310)، التفسير الكبير (8/172). [↑](#footnote-ref-89)
89. () ينظر: أحكام القرآن للجصاص (2/28). [↑](#footnote-ref-90)
90. () ينظر: أحكام القرآن للجصاص (2/28)، المبسوط (16/270)، المغني (14/173). [↑](#footnote-ref-91)
91. () وهو مذهب الإمام أحمد خلافاً للأئمة الثلاثة. ينظر: المغني (14/173). [↑](#footnote-ref-92)
92. () ينظر: التبيان في إعراب القرآن (2/241)، الدر المصون (3/329). [↑](#footnote-ref-93)
93. () ينظر: جامع البيان (5/626)، المحرر الوجيز (2/302). [↑](#footnote-ref-94)
94. () التفسير الكبير (8/173)، نظم الدرر (2/130)، إعراب القرآن للنحاس (1/397). [↑](#footnote-ref-95)
95. () ينظر: المحرر الوجيز (2/303). [↑](#footnote-ref-96)
96. () ينظر: جامع البيان (5/631)، تفسير الراغب (1/750)، المحرر الوجيز (2/303)، زاد المسير (1/310)، التفسير الكبير (8/173). [↑](#footnote-ref-97)
97. () ينظر: النكت والعيون (1/412)، البسيط (5/460)، وتفسير الراغب (1/751)، المحرر الوجيز (2/303). [↑](#footnote-ref-98)
98. () ينظر: جامع البيان (5/632)، المحرر الوجيز (2/303). [↑](#footnote-ref-99)
99. () الإملاء (1/241)، البحر لمحيط (3/13)، الدر المصون (3/329). [↑](#footnote-ref-100)
100. () البيتان من الوافر، وهو لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص (143)؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (1/941). والحدثان: عبارة عن الليل والنهار، وإنما الحدثان -بكسر فسكون- نوازل الدهر وحوادثه، سمدن: من باب قعد -أي حزنَّ وأقمن متحيرات، فرد وجوههن إلخ " يريد أنه قد صير شعورهن بيضا من شدة الحزن ووجوههن سودا من شدة اللطم. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/42)، لسان العرب (2/132) مادة: (حدث)، لسان العرب (3/219) مادة: (سمد). [↑](#footnote-ref-101)
101. () الإملاء (2/241)، البحر لمحيط (3/16). [↑](#footnote-ref-102)
102. () ينظر: جامع البيان (5/633)، الكشاف (1/422)، المحرر الوجيز (2/303)، التفسير الكبير (8/174)، الجامع لأحكام القرآن (5/235). [↑](#footnote-ref-103)
103. () ينظر: معاني القرآن وإعرابه (1/352). [↑](#footnote-ref-104)
104. () ينظر: جامع البيان (5/631)، أسباب النزول للواحدي ص (116)، تفسير الراغب (1/751) النكت والعيون (1/412)، البسيط (5/462)، البحر لمحيط (3/17). [↑](#footnote-ref-105)
105. () أخرجه عنه الطبري في جامع البيان (5/634)، وابن أبي حاتم في تفسيره (3/720) من طريق شيبان عن قتادة، وذكره الثعلبي في الكشف والبيان (2/360)، والبغوي في معالم التنزيل (1/228). وينظر: معاني القرآن للنحاس (1/450)،تفسير الراغب (1/634)، الجامع لأحكام القرآن (5/236)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (2/58) إلى عبد بن حميد. [↑](#footnote-ref-106)
106. () الكشاف (1/422)، وينظر: التفسير الكبير (8/174). [↑](#footnote-ref-107)
107. () المحرر الوجيز (2/303). [↑](#footnote-ref-108)
108. () ما بين المعقوفتين ألحقه المؤلف في الحاشية. [↑](#footnote-ref-109)
109. () يشير إلى تفسير قوله تعالى: ﭽﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡﭼ البقرة: ٢٨. ولم أقف عليه في رسالة عبد الرحيم القاوش في سورة البقرة لأن مكانه سقط عنده. [↑](#footnote-ref-110)
110. () ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/173)، الدر المصون (3/329). [↑](#footnote-ref-111)
111. () قراءة متواترة لجميع القراء. ينظر: المحرر الوجيز (2/303). [↑](#footnote-ref-112)
112. () قراءة شاذة: ينظر: المحرر الوجيز (2/303) ونسبها للحسن، شواذ القراءات ص (118). [↑](#footnote-ref-113)
113. () ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/173). [↑](#footnote-ref-114)
114. () ينظر: جامع البيان (5/634)، معاني القرآن وإعرابه (1/305)، المحرر الوجيز (2/303)، زاد المسير (1/310). [↑](#footnote-ref-115)
115. () ينظر: جامع البيان (5/634). [↑](#footnote-ref-116)
116. () سقطت من المخطوط واستدركتها من تفسير الزمخشري (1/422)، وبها يستقيم الكلام. [↑](#footnote-ref-117)
117. () الكشاف (1/422). وينظر: التفسير الكبير (8/174). [↑](#footnote-ref-118)
118. () قال نحوه الثعلبي في الكشف والبيان (2/360)، والواحدي في البسيط (5/463)، والبغوي في تفسيره (1/228)، وابن عطية في المحرر الوجيز (2/303)، والرازي في التفسير الكبير (8/174)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (5/236). [↑](#footnote-ref-119)
119. () أخرجه عنه الطبري في جامع البيان (5/634)، وابن المنذر في تفسيره (1/316)، وابن أبي حاتم في تفسيره (3/720) من طريق ابن ثور عن ابن جريج، وذكره الثعلبي في الكشف والبيان (2/360)، والبغوي في تفسيره (1/229)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (5/236). [↑](#footnote-ref-120)
120. () معاني القرآن (1/305)، معاني القرآن للنحاس (1/173)، الدر المصون (3/330). [↑](#footnote-ref-121)
121. () ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ص (254). [↑](#footnote-ref-122)
122. () الكشاف (1/422). [↑](#footnote-ref-123)
123. () التفسير الكبير (8/1)، نظم الدرر (2/131). [↑](#footnote-ref-124)
124. () أخرجه الطبري في جامع البيان (5/637) بطرق مختلفة، وعبد الرزاق في تفسيره (1/129)، وابن المنذر في تفسيره (1/317)، وابن أبي حاتم في تفسيره (3/722) من طريق عبدالرحمن به. وينظر: المحرر الوجيز (2/305)، زاد المسير (1/311)، قال ابن كثير: وهذا إسناد صحيح موقوف. ينظر: عمدة التفسير (1/397). [↑](#footnote-ref-125)
125. () أخرجه الطبري في جامع البيان (5/640)، وابن أبي حاتم في تفسيره (3/722) عقب الأثر (3908). وينظر: المحرر الوجيز (2/305). [↑](#footnote-ref-126)
126. () أخرجه الطبري في جامع البيان (5/640)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ ص (281) من طريق شيبان عن قتادة به. وينظر: المحرر الوجيز (2/305). [↑](#footnote-ref-127)
127. () أخرجه الطبري في جامع البيان (5/639) عن الربيع بن خثيم، وابن المنذر في تفسيره (1/317)، وابن أبي حاتم في تفسيره (3/723)، من طريق أبي حذيفة به. [↑](#footnote-ref-128)
128. () ذكر هذا القول عبد الرزاق في تفسيره (441)، والحاكم (2/294)، والطبري في جامع البيان (5/637) عن ميمون وطاوس والسدي، وذكره الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (1/305)، والماوردي في النكت والعيون (1/413)، وابن عطية في المحرر الوجيز (2/305)، وابن الجوزي في زاد المسير (1/311)، وأبو حيان في البحر المحيط (3/19)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (1/396). قال ابن حجر في الكاف الشافي ص (29): روي موقوفاً ومرفوعاً، فأما الموقوف فأخرجه الحاكم، وكذلك عبد الرزاق ومن طريقه الطبري وابن أبي حاتم والطبراني، وأخرجه ابن مردويه مرفوعاً، وله شاهد عن ابن عباس مرفوعاً أخرجه البيهقي في الشعب. [↑](#footnote-ref-129)
129. () رواه الحاكم في مستدركه (2/323) من حديث مسعر عن زبيد عن مرة عن عبد الله بن مسعود في قوله تعالى: ﭽ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ قال أن يطاع فلا يعصى... إلى آخره وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.، ورواه البيهقي مرفوعا في كتاب الزهد الكبير ص (328) حدثنا أبو الحسين ابن بشران أنا أبو الحسن علي بن محمد المقري ثنا بكر بن سهل ثنا عبد الغني بن سعيد عن موسى بن عبد الرحمن عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وعن مقاتل عن الضحاك عن ابن عباس في قوله تعالى: ﭽﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪﭼ... قالوا يا رسول الله وما حق تقاته قال أن يطاع ...، قال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (1/210): روي موقوفا ومرفوعا كما قاله المصنف والأكثر على وقفه. [↑](#footnote-ref-130)
130. () ينظر: زاد المسير (1/311). [↑](#footnote-ref-131)
131. () روى هذا القول عن ابن عباس الطبري في جامع البيان (5/640)، وابن أبي حاتم في تفسيره (3/722)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ ص (283). وأورد نحوه الألباني في السلسلة الضعيفة (5/42)، وضعيف الجامع الصغير وزيادته ص (912): "لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان حتى يخزن من لسانه". وضَعَّفَه. و«حتى يخزن من لسانه» أي: يجعل فمه خزانة للسانه. ينظر: التيسير بشرح الجامع الصغير (2/503) للمناوي. [↑](#footnote-ref-132)
132. () نسبه الرازي لجمهور المحققين في التفسير (8/176) واستدل له بوجوه. [↑](#footnote-ref-133)
133. () ينظر: جامع البيان (5/641)، معاني القرآن وإعرابه (1/305)، النكت والعيون (1/413)، تفسير الراغب (1/760)، الكشاف (1/187)، المحرر الوجيز (2/304)، وزاد المسير (1/311)، الجامع لأحكام القرآن (5/238). [↑](#footnote-ref-134)
134. () أخرجه عن ابن عباس الطبري في جامع البيان (5/641)، ونسبه له في زاد المسير (1/311). [↑](#footnote-ref-135)
135. () أخرجه الطبري في جامع البيان (5/639)، وابن أبي حاتم في تفسيره (3/723) من طريق أبي حذيفة به. [↑](#footnote-ref-136)
136. () ينظر: النكت والعيون (1/413)، المحرر الوجيز (2/304)، البحر المحيط (3/20). قال القرطبي: "وهذا أصوب، لأن النسخ إنما يكون عند عدم الجمع؛ والجمع ممكن فهو أولى، وقد روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: قول الله عز وجل: ﭽﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪﭼ آل عمران: ١٠٢، لم تُنسخ، ولكن ﭽﭩ ﭪﭼ قيل: أن يجاهد في سبيل الله حق جهاده، ولا تأخذكم في الله لومة لائم، وتقوموا بالقسط ولو على أنفسكم وأبنائكم" الجامع لأحكام القرآن (4/157). [↑](#footnote-ref-137)
137. () أخرجه الطبري في جامع البيان (5/642)، من طريق أحمد بن المفضل به، ابن أبي حاتم في تفسيره (3/722) من طريق عمرو بن حماد عن أسباط به، وذكره ابن عطية في المحرر الوجيز (2/304)، ونسبه للسدي ابن الجوزي في زاد المسير (1/311). [↑](#footnote-ref-138)
138. () أخرجه الطبري في جامع البيان (5/643)، وذكره ابن عطية في المحرر الوجيز (2/304)، وابن الجوزي في زاد المسير (1/311). [↑](#footnote-ref-139)
139. () أخرجه الطبري في جامع البيان (5/642)، وعبد الرزاق في تفسيره (2/295) عن معمر عن قتادة، وذكره ابن عطية في المحرر الوجيز (2/304)، وابن الجوزي في زاد المسير (1/311)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (2/59) إلى عبد بن حميد وأبي داود في ناسخه. [↑](#footnote-ref-140)
140. () أخرجه الطبري في جامع البيان (5/642)، وابن أبي حاتم في تفسيره (3/722) من طريق ابن أبي جعفر به، وذكره ابن عطية في المحرر الوجيز (2/304). [↑](#footnote-ref-141)
141. () ينظر: جامع البيان (7/68)، النكت والعيون (1/413)، الوسيط (1/473)، زاد المسير (1/311)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (1/366). [↑](#footnote-ref-142)
142. () أخرجه عنه الطبري في جامع البيان (5/640)، وابن المنذر في تفسيره (1/318)، رقم (770)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ ص (90)، وذكره ابن عطية في المحرر الوجيز (2/305)، وابن الجوزي في زاد المسير (1/311). [↑](#footnote-ref-143)
143. () محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، نسبة إلى ما تريد -محلة بسمرقند -من أئمة علماء الكلام، من كتبه: "التوحيد"، و"أوهام المعتزلة"، و"تأويلات القرآن"، توفي عام: (333) ه‍ بسمرقند، الجواهر المضيئة (2/130)، الأعلام (7/19). [↑](#footnote-ref-144)
144. () قراءة شاذة: ينظر: البحر المحيط (3/20). [↑](#footnote-ref-145)
145. () تفسير الماتريدي = تأويلات القرآن (2/443). [↑](#footnote-ref-146)
146. () يشير إلى تفسير قوله تعالى: ﭽﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱﭼ آل عمران: ٢٨. وهو مكان سقط في المخطوط. [↑](#footnote-ref-147)
147. () الكشاف (1/423). [↑](#footnote-ref-148)
148. () ينظر: المحرر الوجيز (2/304)، البحر المحيط (3/20). [↑](#footnote-ref-149)
149. () المحرر الوجيز (2/304). [↑](#footnote-ref-150)
150. () البحر لمحيط (3/20). ووافق أبو حيان الزجاج في اختياره، في معاني القرآن وإعرابه (1/448)، والزمخشري في الكشاف (1/422). وينظر: المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري (1/148). [↑](#footnote-ref-151)
151. () ينظر: المحرر الوجيز (2/304)، زاد المسير (1/311)، البحر لمحيط (3/20). [↑](#footnote-ref-152)
152. () ينظر: جامع البيان (5/641)، معاني القرآن للزجاج (1/305)، معاني القرآن للنحاس (1/452)، الوسيط (1/216)، تفسير السمعاني (1/345)، المحرر الوجيز (2/305)، البحر المحيط (3/20). [↑](#footnote-ref-153)
153. () الكتاب (3/101)، وينظر: التراكيب والنماذج النحوية في كتاب سيبويه للدكتور: حسن هنداوي ص (80). وهو من أمثلة سيبويه ل‍ (لا) الناهية. [↑](#footnote-ref-154)
154. () ينظر: المحرر الوجيز (2/305). [↑](#footnote-ref-155)
155. () ينظر: البسيط (5/468)، الكشاف (1/186)، التفسير الكبير (8/142). [↑](#footnote-ref-156)
156. () الكشاف (1/422). وينظر: المحرر الوجيز (2/305). [↑](#footnote-ref-157)
157. () يشير إلى تفسير قوله تعالى: ﭽﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖﭼ البقرة: ١٣٢ الآية. [↑](#footnote-ref-158)
158. () مشكل إعراب القرآن ص (101). [↑](#footnote-ref-159)
159. () ما بين المعقوفتين ألحقه المؤلف في الحاشية وعليه علامة الصحة. [↑](#footnote-ref-160)
160. () ينظر: تفسير الراغب (1/764). [↑](#footnote-ref-161)
161. () ينظر: معاني القرآن وإعرابه (1/305)، زاد المسير (1/311). [↑](#footnote-ref-162)
162. () ينظر: جامع البيان (5/643)، المحرر الوجيز (2/306) ونسب تفسير الحبل بالقرآن لقتادة والسدي وابن مسعودوالضحاك، التفسير الكبير (8/177). [↑](#footnote-ref-163)
163. () أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، في فضائل القرآن، في التمسك بالقرآن (10/482)، والترمذي في سننه في كتاب فضائل القرآن عن رسول الله -‘-، باب ما جاء في فضل القرآن ص (811) رقم: (2911)، قال ابن حجر في الكاف الشافي ص (29): قال الترمذي: غريب، لا نعرفه إلا من حديث حمزة الزيات، وإسناده مجهول، وفي الحارث، وأخرجه ابن أبي شيبة وإسحاق والدارمي والبزار من طريق الحارث، قال البزار: لا نعلمه إلا من طريق علي، ولا نعلمه رواه عنه الحارث. وله شاهدان عن معاذ بن جبل. وقال الألباني في ضعيف الجامع رقم (74): ضعيف، وهو في السلسلة الضعيفة رقم: (6189)، وأخرجه البزار في مسنده: (3/72)، رقم (836)، وقال: وهذا الحديث لا نعلم يروى إلا عن علي، ولا نعلم رواه عن علي إلا الحارث. [↑](#footnote-ref-164)
164. () هو: الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الخارفي الكوفي: ضعيف، ذكره مسلم في مقدمة صحيحه، فقال: "حدثني الحارث الأعور الهمداني، وكان كذابًا"، وضعفه غير واحد. ينظر: صحيح مسلم (1/19)، الثقات للعجلي ص (103)، سير أعلام النبلاء (5/81). [↑](#footnote-ref-165)
165. () وهو قول ابن عباس ، أخرجه الطبري (5/628) عنه وعن مجاهد، وقتادة، وعكرمة، والسدي، والربيع، وابن زيد، والضحاك، وعطاء الخراساني، وقول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (1/305)، وذكره عنهم ابن أبي حاتم في تفسيره (3/735)، والبغوي في تفسيره (1/236)، وابن الجوزي في زاد المسير (1/311)، والرازي في التفسير الكبير (8/177)، وينظر: مفردات الراغب ص (217)، أحكام القرآن لابن العربي (1/396). [↑](#footnote-ref-166)
166. () ذكره الطبري في جامع البيان (5/648) عن ابن مسعود، وابن أبي حاتم في تفسيره أيضاً (3/723)، وذكره عن مقاتل الثعلبي في الكشف والبيان (2/374)، والبغوي في تفسيره (1/229)، وابن الجوزي في زاد المسير (1/311)، والرازي في التفسير الكبير (8/178). [↑](#footnote-ref-167)
167. () ينظر: زاد المسير (1/311)، أحكام القرآن لابن العربي (1/397)، التفسير الكبير (8/178). [↑](#footnote-ref-168)
168. () رواه الطبري في جامع البيان (5/643) عن أبي العالية، وابن زيد، ونسبه ابن عطية في المحررالوجيز (2/306) لأبي العالية، وابن الجوزي في زاد المسير (1/311). [↑](#footnote-ref-169)
169. () ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/398)، الكشاف (1/186)، المحرر الوجيز (2/305)، أحكام القرآن لابن العربي (1/396)، النهاية في غريب الحديث (1/332). [↑](#footnote-ref-170)
170. () زيادة يقتضيها السياق استدركتها من تفسير الزمخشري (1/394). [↑](#footnote-ref-171)
171. () الكشاف (1/423). وينظر: التفسير الكبير (8/178). وقد فسر الطبري الحبل بالجماعة قال: ومنه قول الله عز وجل: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ آل عمران: ١١٢، ثم روى هذا التفسير عن عبد الله بن مسعود والشعبي. [↑](#footnote-ref-172)
172. () ينظر: جامع البيان (5/647)، النكت والعيون (1/414)، أحكام القرآن لابن العربي (1/397)، التفسير الكبير (8/178)، الجامع لأحكام القرآن: (5/241). [↑](#footnote-ref-173)
173. () ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (1/397). [↑](#footnote-ref-174)
174. () ينظر: تفسير القرآن للسمرقندي (1/288)، الكشاف (1/178). [↑](#footnote-ref-175)
175. () ينظر: الكشاف (1/423)، أحكام القرآن لابن العربي (1/397)، التفسير الكبير: (8/178). [↑](#footnote-ref-176)
176. () يريد بهم النظام وأمثاله من الشيعة، وقد نص على ذلك أبو حيان في البحر المحيط (3/286) فقال: "نفاةُ القياس والاجتهاد كالنَّظَّام وأمثاله من الشِّيعة"، ويحتمل أنه أراد بالفريقين: نفاة القياس كالظاهرية ونفاة الاجتهاد كالمقلدين للأئمة، وأنه بهم انتهى الاجتهاد. وتنظر المسألة في كتب الأصول؛ وينظر كلام الجصاص في أحكام القرآن (2/240) فهو بمعناه، والفصول في الأصول (4/23) باب ذكر الدلالة على إثبات الاجتهاد والقياس. [↑](#footnote-ref-177)
177. () ينظر: التفسير الكبير: (8/178). [↑](#footnote-ref-178)
178. () ينظر: معاني القرآن وإعرابه (1/305)، إعراب القرآن للنحاس (1/173)، زاد المسير (1/312). [↑](#footnote-ref-179)
179. () قراءة متواترة: للبزي بتشديد التاء. ينظر: الكشف (1/314)، التيسيرص (83). [↑](#footnote-ref-180)
180. () ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/173). [↑](#footnote-ref-181)
181. () يشير إلى تفسير قوله تعالى: ﭽﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱﭼ البقرة: ٢٦٧. [↑](#footnote-ref-182)
182. () ينظر: جامع البيان (5/647). [↑](#footnote-ref-183)
183. () رواه الطبري في جامع البيان (5/651) عن السدي ومجاهد ورجحه، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه (1/306)، والراغب في تفسيره (1/769)، وذكره المـاوردي في النكت والعيون (1/414) عن ابن إسحاق،، وهو قول الواحدي في الوسيط (1/474)، وابن عطية في المحرر الوجيز (2/307)، والرازي في التفسير الكبير (8/179). [↑](#footnote-ref-184)
184. () يشير إلى تفسير قوله تعالى: ﭽﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎﭼ آل عمران: ١٠٠. والقصة ذكرها الواحدي في أسباب النزول ص (116) وتقدم تخريجها. [↑](#footnote-ref-185)
185. () وهذا قول عامة المفسرين. ينظر: جامع البيان (5/650)، معاني القرآن وإعرابه (1/306)، الوجيز للزاحدي (1/225)، المحرر الوجيز (2/307)، زادالمسير (1/312)، البحر الحيط (3/20). [↑](#footnote-ref-186)
186. () ينظر: جامع البيان (5/650) وما بعدها، المحرر الوجيز (2/307)، التفسير الكبير (8/179)، البحرالمحيط (2/20). [↑](#footnote-ref-187)
187. () وهذا هو القول الثاني. أنها نزلت في مشركي العرب عامة، وهو مروي عن الحسن وقتادة، ذكره أيضاً الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (1/306)، ونسبه للحسن وقتادة ابن الجوزي في زاد المسير (1/312). وينظر: ترجيحات أبي حيان في التفسير ص (249). وخلاصة ما ذكره الباحث: أنه لا تعارض بين القولين عند التأمل، فالآية وإن كان الخطاب فيه للأوس والخزرج ابتداءً، إلا أنها تعم من بعدهم ممن اجتمعوا وتآلفوا تحت راية الإسلام. [↑](#footnote-ref-188)
188. () الكشاف (1/423). [↑](#footnote-ref-189)
189. () ينظر: جامع البيان (5/649). [↑](#footnote-ref-190)
190. () مثل الإملاء (1/242). [↑](#footnote-ref-191)
191. () ما بين المعقوفتين ألحقه المؤلف بالحاشية وعليه علامة الصحة. [↑](#footnote-ref-192)
192. () ينظر: زاد المسير (1/312). [↑](#footnote-ref-193)
193. () شرح المفصل (4/353)، لسان العرب (2/502). [↑](#footnote-ref-194)
194. () ربيع بن ضبع بن وهب الفزاري الذبياني، شاعر جاهلي معمر، من الفرسان، قيل: كان أحكم العرب في زمانه، ومن أشعرهم وأخطبهم، أدرك الإسلام وقد كَبُر وخَرِف، فقيل: أسلم، وقيل: منعه قومه أن يسلم. ينظر: خزانة الأدب (7/384)، الأعلام (3/15). [↑](#footnote-ref-195)
195. () البيت للربيع بن ضبع الفزاري، في الكتاب (1/46)، الخزانة (3/308)، اللسان (ضمن). [↑](#footnote-ref-196)
196. () المحرر الوجيز (2/308). [↑](#footnote-ref-197)
197. () البحر المحيط: (3/22)، وينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/398)، مشكل إعراب القرآن (1/170)، الإملاء (1/283). والوجهان اللذان ذكرهما: أنها تستعمل لاتِّصاف الموصوف بالصفة وقت الصباح، وأنها قد تأتي بمعنى صار، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (4/353)، الدر المصون (3/335). [↑](#footnote-ref-198)
198. () ينظر: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ص (851) تحت عنوان: "أعاريب اختارها دون ذكر الدليل". [↑](#footnote-ref-199)
199. () ينظر: الإملاء (1/242). [↑](#footnote-ref-200)
200. () ينظر: المحرر الوجيز (2/308). [↑](#footnote-ref-201)
201. () الكتاب (3/625). [↑](#footnote-ref-202)
202. () ينظر: معني القرآن وإعرابه (1/306)، جمهرة اللغة (2/467)، المخصص لابن سيده (3/428)، المحرر الوجيز (2/308)، التفسير الكبير (8/179)، لسان العرب (13/144)، الدر المصون (3/333)، البرهان في علوم القرآن (4/18). [↑](#footnote-ref-203)
203. () ينظر: جامع البيان (5/657)، زاد المسير (1/312)، التفسير الكبير (8/179). [↑](#footnote-ref-204)
204. () ينظر: جامع البيان (5/657)، معاني القرآن وإعرابه (1/307)، المحرر الوجيز (2/308)، زاد المسير (1/312)، التفسير الكبير (8/179). [↑](#footnote-ref-205)
205. () الكشاف (1/423). وينظر: التفسير الكبير (8/179). [↑](#footnote-ref-206)
206. () ينظر: معاني القرآن وإعرابه (1/307)، إعراب القرآن للنحاس (1/174)، المحرر الوجيز (2/308)، الدر المصون (3/336). [↑](#footnote-ref-207)
207. () ينظر: الكشاف (1/424)، والتفسير الكبير (8/142). [↑](#footnote-ref-208)
208. () ينظر: مفردات ألفاظ القرآن ص (459)، لسان العرب (14/436). [↑](#footnote-ref-209)
209. () البحر المحيط (3/22). [↑](#footnote-ref-210)
210. () ينظر: جمهرة اللغة (1/597)، معجم مقاييس اللغة (1/308). [↑](#footnote-ref-211)
211. () ينظر: التفسير الكبير (8/180)، لسان العرب (3/516)، تاج العروس (9/490). [↑](#footnote-ref-212)
212. () نسبه للسدي ابن الجوزي في زاد المسير (1/312). يريد أنه هو الذي بعثه الله، وأنزل عليه الكتاب والحكمة، فأنقذ به من الضلالة، وأخرج به من الظلمات إلى النور، وجمع به بعد الفرقة، كما خطب -صلى الله عليه وآله وسلم- يوم حنين فقال: **«**يا معشر الأنصار، ألم أجدكم ضلالا فهداكم الله بي، وكنتم متفرقين فألفكم الله بي، وعالة فأغناكم الله بي؟**»** كلما قال شيئا قالوا: **«**الله ورسوله أمنّ**»**. أخرجه البخاري، كتاب: المغازي، باب: غزوة الطائف في شوال سنة ثمان، ص (750) رقم: (4330)، ومسلم كتاب: الزكاة، باب: إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه، ص (430) رقم: (1061). ولكن هل هناك حاجة إلى ذلك، ألا يكون المعنى: أنقذكم الله برحمته وبكرمه وفضله. [↑](#footnote-ref-213)
213. () أخرجه عنه الطبري في جامع البيان (5/659)، وابن أبي حاتم في تفسيره (3/726) من طريق أحمد بن المفضل به، وهو قول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (1/307)، وذكره مكي في تفسيره الهداية (2/1087). [↑](#footnote-ref-214)
214. () ذكره الثعلبي في الكشف والبيان (2/391)، والغزالي في إحياء علوم الدين (7/321)، والقرطبي في التذكرة (1/412). [↑](#footnote-ref-215)
215. () ينظر: جامع البيان (5/651)، الوسيط (1/471)، تفسير البغوي (1/229)، الكشاف (1/186)، المحرر الوجيز (2/308)، زاد المسير (1/213)، الجامع لأحكام القرآن (5/234). [↑](#footnote-ref-216)
216. () ينظر: جامع البيان (5/658)، المحرر الوجيز (2/309)، التفسير الكبير (8/180). [↑](#footnote-ref-217)
217. () ينظر: جامع البيان (5/658)، إعراب القرآن للنحاس (1/174)، المحرر الوجيز (2/308)، التفسير الكبير (8/180)، الدر المصون (3/336). [↑](#footnote-ref-218)
218. () ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/174)، المحرر الوجيز (2/308)، التفسير الكبير (8/180). قال ابن عطية: "والعود على الأقرب أحسن". أي عود الهاء في "منها". [↑](#footnote-ref-219)
219. () قال الطبري في جامع البيان (5/658): "فأنقذكم منها" يعني فأنقذكم من الحفرة، فردَّ الخبر إلى الحفرة، وقد ابتدأ الخبر عن الشفا؛ لأن الشفا من الحفرة، فجاز ذلك، إذ كان الخبر عن الشفا على السبيل التي ذكرها في هذه الآية خبراً عن الحفرة. وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (1/307): "فأنقذكم منها" ولم يقل منه لأن المقصود في الخبر النار. [↑](#footnote-ref-220)
220. () ينظر: المحرر الوجيز (2/309)، البحر المحيط (3/22). [↑](#footnote-ref-221)
221. () البيت لأعشى بني قيس بن ثعلبة (الأعشى)، وصدره: ((وتشرقُ بالقَوْلِ الَّذِي قَدْ أذَعْتَه)) وهو في ديوانه ص (173)، وخزانة الأدب (5/106)، والكتاب (1/52). ومعناه: كما يشرق مقدم الرمح بالدم. وصدر القناة: أعلاها. والشاهد في البيت أنه أنث الفعل شرق بالتاء، مع أن فاعله وهو "صدر" مذكر. ولكنه لما أضيف إلى القناة وهي مؤنثة، فكأنه جعل الفعل للقناة لا لصدرها. [↑](#footnote-ref-222)
222. () البيت في ديوانه ص (426)، وينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص (54). والسرار (بكسر السين وفتحها): آخر ليلة من الشهر، ليلة يستسر القمر. ينظر: تاج العروس (12/16). [↑](#footnote-ref-223)
223. () المحرر الوجيز (2/309). [↑](#footnote-ref-224)
224. () البحر المحيط (2/23). وهذا القول اختاره الطبري في جامع البيان (5/658)، والزمخشري في الكشاف (1/186). [↑](#footnote-ref-225)
225. () يعني شيخه أبا حيّان في البحر المحيط (3/23). [↑](#footnote-ref-226)
226. () هو: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، عالم الأندلس في عصره، قيل إنه تفقه أولا للشافعي، ثم أداه اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله جليه وخفيه، والأخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والحديث، له مصنفات كثيرة منها: الفصل في الملل والنحل، و"المحلى" في الفقه، توفي سنة (456)ه‍. ينظر: سير أعلام النبلاء (18/184)، الأعلام (4/254). [↑](#footnote-ref-227)
227. () المحلى بالآثار (6/59). [↑](#footnote-ref-228)
228. () الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (7/94). [↑](#footnote-ref-229)
229. () الكشاف (1/424). [↑](#footnote-ref-230)
230. () ينظر: معاني القرآن وإعرابه (1/307)، التفسير الكبير (8/180). [↑](#footnote-ref-231)
231. () ينظر: التفسير الكبير (8/180). [↑](#footnote-ref-232)
232. () في حق الله تعالى واجبة لأن الكريم لا يطمع الا فيما يفعل. [↑](#footnote-ref-233)
233. () الكشاف (1/424). والصحيح ما عليه مذهب السنة والجماعة في التكاليف الشرعية أنها لا تثبت إلا بالسمع، وبهذا يتبين أن معرفة الله والإيمان به سبحانه تكون بالسمع وورود الشرع بذلك، ولا يكتفي فيها بمجرد العقل، والأشاعرة قد وافقوا المعتزلة في قولهم إن محض العقل كافٍ في معرفة الله وتوحيده باتفاق، والحق أن العبد مطالب بالشهادتين كأول واجب على المكلف، وأما مجرد معرفة الله أو الاستدلال على معرفته، فإنه ليس كافياً لدخول الإنسان في الإسلام، ينظر: شرح الطحاوية (1/23)، ودرء تعارض العقل والنقل (8/6)، المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف (1/212). [↑](#footnote-ref-234)
234. () المحرر الوجيز (2/309). وينظر: معاني القرآن وإعرابه (1/307). [↑](#footnote-ref-235)
235. () ينظر: المفردات ص (741)، الجامع لأحكام القرآن (1/342). [↑](#footnote-ref-236)
236. () هذا قول الطبري في جامع البيان (5/660) ورواه عن الضحاك والكلبي ومقاتل. وينظر: تفسير ابن أبي حاتم (3/727)، تفسير ابن المنذر (1/325)، النكت والعيون (1/414)، الوسيط (1/474)، الكشاف (1/187)، المحرر الوجيز (2/310)، زاد المسير (1/312). [↑](#footnote-ref-237)
237. () هذا اختيار الواحدي في الوجيز (1/226)، والسمعاني في تفسيره (1/37)، والبغوي في معالم التنزيل (2/84). وينظر: معاني القرآن وإعرابه (1/307)، المحرر الوجيز (2/310)، زد المسير (1/312)، ترجيحات أبي حيان في التفسير ص (250). وخلاصة ما توصل إليه الباحث: أن القول بأنها تبعيضية أرجح لأمرين: الأول: أنه قول أئمة التفسير من التابعين. الثاني: أن (ِمنْ) على القول به تدل على معنى جديد، بينما تدل في القول الثاني على التأكيد، والقاعدة: "التأسيس أولى من التأكيد" وينظر أيضاً: قواعد الترجيح للحربي (2/473). [↑](#footnote-ref-238)
238. () ينظر: معاني القرآن وإعرابه (1/307)، البسيط (5/480)، تفسير السمعاني (1/347)، معالم التنزيل (1/233)، زاد المسير (1/312)، التفسير الكبير (8/182)، [↑](#footnote-ref-239)
239. () ما بين المعقوفتين ألحقه المؤلف في الحاشية وعليه علامة الصحة. [↑](#footnote-ref-240)
240. () الكشاف (1/424). وذكر الوجهين ابن الجوزي في زاد المسير (1/312)، والرازي في التفسير الكبير (8/182). [↑](#footnote-ref-241)
241. () ينظر: جامع البيان (5/651)، النكت والعيون (1/414)، الوسيط (1/474)، المحرر الوجيز (2/310)، زاد المسير (1/312). قال أبو حيان: قيل: وهم الأوس والخزرج على ما ذكره الجمهور. [↑](#footnote-ref-242)
242. () واختاره الواحدي في البسيط (5/480)، والسمعاني في تفسيره (1/347)، والبغوي في تفسيره (1/233)، والرازي في التفسير الكبير (8/182). [↑](#footnote-ref-243)
243. () معاني القرآن وإعرابه للزجاج (1/307)، إعراب القرآن للنحاس (1/398)، الإملاء (1/243). [↑](#footnote-ref-244)
244. () ما بين المعقوفتين ألحقه المؤلف في الحاشية وعليه علامة صح. [↑](#footnote-ref-245)
245. () معاني القرآن وإعرابه: (1/307)، إعراب القرآن للنحاس (1/398). [↑](#footnote-ref-246)
246. () ينظر: تفسير البغوي (1/233)، الكشاف (1/425)، أحكام القرآن لابن العربي (1/399). [↑](#footnote-ref-247)
247. () أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (37580) (7/504)، وابن أبي شيبة في مصنفه (8/539)، وأحمد في المسند (45/421)، والدارقطني في العلل (1094) وقال إنه صواب، والطبراني في المعجم الكبير (24/657)، والبيهقي في الشعب (7950)، وابن عبد البر في الاستيعاب (12/312)، كلهم من رواية شريك. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (7/263): رواه أحمد والطبراني ورجالهما ثقات وفى بعضهم كلام لا يضر، وعلق عليه شعيب الأرنؤوط في المسند: إسناده ضعيف لضعف شريك. [↑](#footnote-ref-248)
248. () أخرجه ابن عدي في الكامل (7/230) في ترجمة كادح، وممن ذكره من المفسرين الثعلبي في الكشف والبيان (3/122)، والزمخشري في الكشاف (1/425)، والرازي في التفسير الكبير (8/183). قال ابن حجر في الكاف الشافي ص (30): كادح ساقط، وله شاهد مرسل أخرجه علي بن معبد في كتاب الطاعة عن بقية عن حسان بن سليمان عن أبي نضرة عن الحسن البصري، ومن هذا الوجه أخرجه الثعلبي، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (10/343) ح (4840): ضعيف. وينظر: تخريج أحاديث الكشاف (1/213). [↑](#footnote-ref-249)
249. () أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمة علي مطولا (1/74)، وذكره الرازي في التفسير الكبير (8/183). قال ابن حجر في الكاف الشافي: أبو نعيم في الحلية في ترجمة علي مطولاً، وهو من طريق إسحاق بن بشر عن مقاتل. وهما ساقطان. [↑](#footnote-ref-250)
250. () أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بيان كون النهي عن المـنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، حديث ص (92) رقم: (49). [↑](#footnote-ref-251)
251. () أورده الزمخشري في الكشاف (1/425). [↑](#footnote-ref-252)
252. () أورده الزمخشري في الكشاف (1/425)، والرازي في التفسير الكبير (8/184). [↑](#footnote-ref-253)
253. () لم أقف عليه بهذا للفظ، وقد ورد عند الترمذي عن علي -- بلفظ: **«رحم الله عمر، يقول الحق وإن كان مُراً، تركه الحق وما له صديق»**. سنن الترمذي، باب: مناقب علي -- (5/633). قال الترمذي: هذا حديث غريب. وضعَّفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي ص (497). وورد بلفظ: "رحم الله عمر تركه الحق ليس له صديق" أورده ابن عبدالبر في التمهيد (13/54)، ونقله الغزالي في إحياء علوم الدين (2/343)، وابن مفلح في الآداب الشرعية والمنح المرعية (1/41). قال العجلوني في كشف الخفاء (1/350): "ما ترك الحق لعمر صديقاً" قال النجم: هذا غير معروف في كتب الحديث في حق عمر، لا عنه ولا عن غيره، وإنما روى ابن سعد في طبقاته عن أبي ذر ...فذكره". [↑](#footnote-ref-254)
254. () أخرجه الدارمي في سننه (1/166)، وذكره الغزالي في إحياء علوم الدين (4/91)، وينظر: التفسير الكبير (8/184)، محاسن التأويل للقاسمي (30/127). [↑](#footnote-ref-255)
255. () ينظر: المحرر الوجيز (2/310)، وزاد المسير (1/312). [↑](#footnote-ref-256)
256. () هو: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، أبو هاشم المعتزلي، من كبار المعتزلة، له آراء انفرد بها، من كتبه: (تذكرة العالم)، و(العدة)، توفي عام (321)ه‍، سير أعلام النبلاء (11/541)، الأعلام (4/7). [↑](#footnote-ref-257)
257. () محمَّد بن عبد الوهاب البصري المعتزلي، من كتبه: (الأصول)، و(الأسماء والصفات)، و(التفسير الكبير)، قال عنه الذهبي: "كان مع بدعته متوسعاً في العلم، سيال الذهن، وهو الذي ذلل الكلام وسهله"، توفي عام (303)ه‍، سير أعلام النبلاء (11/241)، شذرات الذهب (4/18). [↑](#footnote-ref-258)
258. () الكشاف (1/425). [↑](#footnote-ref-259)
259. () ينظر: المحرر الوجيز (2/310). [↑](#footnote-ref-260)
260. () ينظر: أحكام القرآن للجصاص (2/28)، المحر الوجيز (2/310)، أحكام القرآن لابن العربي (1/292)، الجامع لأحكام القرآن (4/165) وذكر الألوسي في روح المعاني (4/21) اتفاق العلماء على أنه فرض كفاية وأنه لم يخالف في ذلك إلى القليل. [↑](#footnote-ref-261)
261. () ينظر: المحرر الوجيز (2/310). [↑](#footnote-ref-262)
262. () سقطت من المخطوط، واستدركتها من أحكام القرآن لأبي بكر الرازي الجصاص (2/318). [↑](#footnote-ref-263)
263. () أحكام القرآن للجصاص (1/572). وهذا القول لا يُوافَقُ عليه ولا يُسَلَّمُ به، لأن الأصل في الشريعة أن الدماء معصومة، وأنَّه لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث؛ الثيب الزاني، والنفس بالنفس؛ والتارك لدينه المفارق للجماعة، وقد اتفق العلماء على أن هذا من خصائص إمام المسلمين، وإلا دبت الفوضى، واستحر القتل في الناس، واشتعلت الفتنة بينهم. وينظر للمسألة في: أحكام القرآن لابن العربي (1/125)، والمحرر الوجيز (2/311)، والجامع لأحكام القرآن (3/66)، ومباحث في قوله تعالى: ﭽﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙﯚ ﯛﭼ البقرة: ١٧٩، للأستاذ الدكتور/ عبد العزيز بن صالح العبيد. مجلة العدل، العدد (32)، ص (74)، عام (1427)ه‍. [↑](#footnote-ref-264)
264. () لم أقف عليه –حسبما لدي من مصادر- رغم البحث عنه. [↑](#footnote-ref-265)
265. () ينظر: التفسير الكبير (8/183)، الدر المصون (3/338). [↑](#footnote-ref-266)
266. () الخيور: جمع خير وهو: ضد الشر. ينظر: لسان العرب (4/264). [↑](#footnote-ref-267)
267. () الكشاف (1/425). [↑](#footnote-ref-268)
268. () ما بين المعقوفتين ألحقه المؤلف في الحاشية. [↑](#footnote-ref-269)
269. () نسبه أبو حيان في البحر المحيط (2/23) إلى (قوم من الحشوية وجهال أهل الحديث)، ولم يتبين لي من هم وأهل السنة يرون الإنكار على السلطان. [↑](#footnote-ref-270)
270. () ومنهج أهل السنة والجماعة الامتثال لأمر الله بقتال الفئة الباغية، كما نصت عليه الشريعة. ينظر: أحكام القرآن للجصاص (3/399)، أحكام القرآن للكيا الهراسي (4/185)، أحكام القرآن لابن العربي (4/138). [↑](#footnote-ref-271)
271. () قراءة شاذة: مخالفة لرسم المصحف، أخرجها سعيد بن منصور (2/118)، والطبري في جامع البيان (5/661) عن أبي عون الثقفي، وأبو داود في المصاحف ص (39) من طريق عيسى بن عمر به، ونسبها مكي في الهداية (2/1089) إلى عثمان بن عفان --. ونسبها ابن عطية في المحرر الوجيز (2/311) إلى عثمان بن عفان وابن مسعود وابن الزبير --. قال الشوكاني في فتح القدير (1/369): قال أبو بكر بن الأنباري وهذه الزيادة تفسير من ابن الزبير وكلام من كلامه غلط فيه بعض الناقلين فألحقه بألفاظ القرآن وقد روى أن عثمان قرأها كذلك ولكن لم يكتبها في مصحفه فدل على أنها ليست بقرآن. [↑](#footnote-ref-272)
272. () ينظر: المحرر الوجيز (2/311). [↑](#footnote-ref-273)
273. () ينظر: المحرر الوجيز (2/311). [↑](#footnote-ref-274)
274. () ينظر: معاني القرآن وإعرابه (1/308). [↑](#footnote-ref-275)
275. () ينظر: جامع البيان (5/662)، البحر المحيط (2/24). [↑](#footnote-ref-276)
276. () أخرجه عنه الطبري في جامع البيان (5/663)، وابن أبي حاتم في تفسيره (3/728) من طريق عبد الله بن صالح به، وذكره ابن عطية في المحرر الوجيز (2/312)، وابن الجوزي في زاد المسير (1/215). [↑](#footnote-ref-277)
277. () أخرجه عنه وعن الربيع الطبري في جامع البيان (5/663) وهو اختياره، وأورده الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (1/308)، دون نسبة، كما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (3/728) من طريق أبي بكر الحنفي به، وذكره عنه مكي في الهداية (2/1089)، والبغوي في معالم التنـزيل (1/234)، وقال: "وهو قول أكثر المفسرين"، وابن عطية في المحرر الوجيز (2/312)، وابن الجوزي في زاد المسير (1/312) ونسبه لابن عباس والحسن في آخرين، وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (5/253): "قول جمهور المفسرين". [↑](#footnote-ref-278)
278. () الكشاف (1/427). [↑](#footnote-ref-279)
279. () صُدَيّ بن عجلان بن الحارث أبو أمامة الباهلي، صحابي جليل، من رواة الحديث، مشهور بكنيته، توفي عام (81) ه‍، أسد الغابة (2/398)، الإصابة (2/182). [↑](#footnote-ref-280)
280. () الحرورية: اسم يطلق على الخوارج نسبة إلى حروراء وهي قرية قرب الكوفة، كان أول اجتماعهم بها، وسيأتي التعريف بهم بعد قليل، الملل والنِّحَل (1/115)، شرح النووي على مسلم (7/164). [↑](#footnote-ref-281)
281. () ذكره عنه الثعلبي في الكشف والبيان (2/397)، والبغوي في تفسيره (1/234)، وابن الجوزي في زاد المسير (1/312)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (5/253). [↑](#footnote-ref-282)
282. () وهو ما أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: التفسير، باب: سورة آل عمران، ص (835) رقم: (3007) بسنده إلى أبي غالب قال: "رأى أبو أمامة رؤوساً منصوبة على درج مسجد دمشق فقال أبو أمامة: "كلاب النَّار شرُّ قتلى تحت أديم السَّماء خير قتلى من قُتِلوا، ثمَّ قرأ: إلى آخر الآية، قلت لأبي أمامة: "أنت سمعته من رسول الله ‘؟" قال: "لولم أسمعه إلا مرة أو مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً حتى عدَّ سبعاً ما حدثتكموه"، قال الترمذي: "هذا حديث حسن"، وأبو غالب يُقال اسمه: حزور، قال الشَّيخ الألباني: "حديث حسن صحيح"، وأخرجه الطَّبراني في المعجم الكبير (8/326)، رقم (8049)، والبيهقي في سننه، كتاب: قتال أهل البغي، باب: الخلاف في قتال أهل البغي رقم (17231). [↑](#footnote-ref-283)
283. () حروراء: هي قرية بظاهر الكوفة وقيل على ميلين منها نزل بها الخوارج الذين خالفوا علي ابن أبي طالب . ينظر معجم البلدان (2/245). [↑](#footnote-ref-284)
284. () الخوارج: هم الذين خرجوا على علي -- ممَّن كان معه في حرب صفين، وكبار الفرق منهم: المحكمة، والأزارقة، والنجدات والبهيسية، والعجاردة، والثعالبة، والإباضية، والصفرية، والبَاقون فروعهم. وهم يكفرون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على أئمة الجور، وغير هذا. ينظر: الملل والنحل للشهرستانتي (1/114)، الفرق بين الفرق للبغدادي ص (54)، مجموع الفتاوى (3/349). [↑](#footnote-ref-285)
285. () أخرجه مسلم، كتاب: الحيض، باب: وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة ص (186) رقم (335). [↑](#footnote-ref-286)
286. () الكشف والبيان (2/396)، الكشاف (1/427)، تفسير البغوي (1/234). [↑](#footnote-ref-287)
287. () سقطت من المخطوط، وأضفتها ليستقيم المعنى. [↑](#footnote-ref-288)
288. () نقله في البحرالمحيط (3/25) عن بعض معاصريه ولم أقف عليه. [↑](#footnote-ref-289)
289. () يشير إلى قوله -‘-: «رأيت في النوم بني الحكم، أو بنِي العاص ينزون على منبري كما تنزو القردة». وهو حديث باطل. ينظر: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجورقاني (1/410)، وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (2/701): هذا حديث لا أصْلَ لَهُ. [↑](#footnote-ref-290)
290. () وهم الذين شبهوا الله تعالى بخلقه فقالوا: له يد كيد المخلوق ورجل كرجله تعالى الله عن ذلك. وأول ظهور للتشبيه كان على يد الرافضة. والمشبهة صنفان: صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره، وصنف شبهوا صفاته بصفات غيره. والمبتدعة من الجهمية والمعتزلة وغيرهم يطلقون على مثبتي الصفات من أهل السنة: مشبهة، تنفيراً منهم وهذا غلط، ينظر: الملل والنحل: (92)، الصواعق المرسلة (4/1544)، شرح الطحاوية ص (61). [↑](#footnote-ref-291)
291. () المجبرة: أو الجبرية هم الذين يزعمون أن العبد مجبور على فعله، وليس له قدرة عليه، وأنه لا فاعل في الحقيقة إلا الله، وهم عكس القدرية النفاة، وأصل قولهم هذا من الجهم بن صفوان. وهذا الوصف لا ينطبق على أهل السنة، ولكن الزمخشري يطلقه عليهم تنفيرا منهم وبغضا لهم. ينظر: الملل والنحل (1/97)، شرح الطحاوية ص (527). [↑](#footnote-ref-292)
292. () الحشو من الكلام: الفضل الذي لا يعتمد عليه، وكذلك من الناس، وحشوة الناس رذالتهم. ينظر: لسان العرب (14/180) والحشْويةُ: بسكون الشين وفتحها: وصف يطلقه المعتزلة ومن وافقهم من أهل الكلام على أهل السنة تنفيراً منهم، ولقبوا بذلك لإثباتهم صفات الله سبحانه، وأول من نطق به عمرو بن عبيد رئيس المعتزلة، فإنه ذكر له عن ابن عمر شيء يخالف قوله فقال: كان ابن عمر حشوياً. ينظر: تلبيس الجهمية لابن تيمية (1/244)، منهاج السنة لابن تيمية (2/520)، ومجموع الفتاوى (3/185). [↑](#footnote-ref-293)
293. () الكشاف (1/427). وينظر: التفسير الكبير (8/184). [↑](#footnote-ref-294)
294. () ينظر: الكشف والبيان (2/397)، معالم التنزيل (1/234)، زاد المـسير (1/215)، الجامع لأحكام القرآن (5/253)، البحر المحيط (2/26). [↑](#footnote-ref-295)
295. () يشير إلى الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه (8/115) في باب: صفة الجنة والنار: «إِنَّ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ رَجُلٌ، عَلَى أَخْمَصِ قَدَمَيْهِ جَمْرَتَانِ، يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ كَمَا يَغْلِي المِرْجَلُ وَالقُمْقُمُ». [↑](#footnote-ref-296)
296. () ينظر: البحر المحيط (2/26). [↑](#footnote-ref-297)
297. () وإلى هنا انتهى ما قمت بتحقيقه من كتاب القول الوجيز. [↑](#footnote-ref-298)